الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة باجي مختار عنابة	**Université Badji Mokhtar Annaba**
كلية الحقوق و العلوم السياسية	**Faculty of Law and Political Science**

المرجع: 82/م ع /...../2023 .

عنابة في : 2023/11/15

مستخرج من المجلس العلمي المنعقد بتاريخ

2023/11/09

صادق المجلس العلمي على مطبوعة الدكتورة/ **قاسمي آمال.** بعنوان: **منهجية البحث العلمي،** بعد ورود التقارير الإيجابية التي أعدها كل من الدكتورة/ **حمايدي عائشة** من جامعة باجي مختار عنابة و الدكتورة/ **جامل صباح** من جامعة الشاذلي بن جديد الطارف.

رئيس المجلس العلمي

جامعة باجي مختار - عنابة
رئيس المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

الأستاذ الدكتور: بن زارع رابح
رئيس المجلس العلمي لكلية
الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار- عنابة

جامعة باجي مختار - عنابة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دروس في مقياس

الدكتور بوالسليوعبد المجيد
رئيس قسم القانون الخاص

منهجية البحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس

جذع مشترك

من إعداد الدكتورة: قاسمي آمال

السنة الجامعية: 2023/2022

مقدمة

يعتبر العلم من الموضوعات المُعقدّة التي أثارت إشكالياتٍ فلسفيّةٍ عبر التّاريخ وهو السمّة التي يُحدَّد من خلالها مدى تقدّم الشعوب وتكوين الحضارات. فكلما اهتمت شعوب الإنسانية بتطوير العلم والتفكيرِ العلمي، من خلال تشجيع وتكريس البحث العلمي كلما كانت أكثر قدرةٍ على بناءِ الحضارة وتقلص الجهل في صفوفها. فالبحث العلمي يعد بحق الدعامة الأساسية لتطور مختلف المجتمعات.

لكن، وعلى الرغم من أهمية البحوث العلمية إلا أن الفائدة المرجوة منها لا تتحقق إلّا إذا أعدت وكتبت بطريقة علمية سليمة، فليس هناك بحث علمي دون منهج دقيق يتناول دراسة المشكلة ويحدد أبعادها وجوانبها ومسبباتها، إذ لابد من طريقة أو كيفية عقلانية تتبع لتقصي الحقائق وإدراك المعارف وترتيب الأفكار للتوصل إلى نتائج معرفية جديدة ومقبولة ألا وهي المنهجية. فإذا كان البحث العلمي من المعايير الأساسية والرئيسية للحكم على مدى تقدم هذا البلد أو تخلفه، من خلال اعتباره المحرك الأساسي للتنمية، فإن المنهجية تعتبر العمود الفقري للبحث العلمي ذاته. لهذا كان– ولا يزال –الاهتمام بتدريس منهجية البحث العلمي للطلبة على مستوى العديد من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث من الأولويات.

إن المنهجية مقياس ليس كسائر المقاييس التي لها مضمون نظامي محدد، فهي مادة عامة وشاملة لكل مجالات المعرفة العلمية، فهي القاسم المشترك بين النظم العلمية مع مراعاة طبيعة كل مجال علمي وخصوصياته، كما أنها تعد مقياسا مساعدا لكل المقاييس الأخرى، ومن ثم ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها، وهي تهدف إلى إعطاء الدّارس الطريقة والأسلوب العلمي المنطقي في التعامل مع المواضيع المختلفة، وتزوده بأدوات وأساليب كيفية الحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز البحث العلمي، وكيفية استعمال تلك المعلومات المحصلة.

وتكتسي المنهجية أهمية بالغة في كل المراحل الجامعية وتظهر أهميتها بشكل أكبر في إعداد البحث العلمي الذي يعتبر أهم وسيلة لمعرفة الحقائق وحل المشكلات بمختلف أنواعها، وترتيب الأفكار للتوصل إلى نتائج معرفية جديدة ومقبولة. والمنهجية بمفهومها الفلسفي هي الفكر السائد المتبع في الأبحاث العلمية، وبمفهومها العلمي هي أحسن الطرق التي يسلكها العقل البشري لمعالجة أو دراسة مسألة معينة أو موضوع ما، قصد التوصل إلى الكشف عن الحقيقة[1].

وغني عن البيان أن أهمية مقياس المنهجية في مجال القانون تتجلى في كونها أداة فكر وتنظيم وتخطيط وتنفيذ وفن وإبداع، تُستعمل مجتمعة لإعداد الطالب لممارسة مهامه القانونية لاحقا، وكذا لإعداد

[1] جودية خليل: "محاضرات في المنهجية الجامعية"، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب، د.ت، ص.01.

بحوثه العلمية. وهي أيضا طريقة للإجابة عن إشكالية أو سؤال قانوني أو لتحليل فكرة ما، وهي طريقة للكتابة تقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومبوب (معنون) وتجنب العرض العشوائي وغير الموظف للمعلومات أو سردها بأسلوب غير مترابط[1]، لأن الارتجال عادة ما ينتج عملا يفتقر للدقة والضبط، بخلاف أسلوب التفكير المنظم المعتمد على تقنيات البحث العلمي وشروطه الضرورية، إذ يُكسِب الإنسان القدرة على التعبير عن أفكاره الذاتية وعن أفكار غيره بأسلوب سليم ومقنع. ذلك أن المنهجية تضع الطالب على الطريق القويم بأن يكون لديه أسلوب بحث وطريقة خاصة به، كما تسمح بترسيخ قدراته على الفهم والتفسير واكتساب كيفية تنظيم دراسته، وترتيب وتنسيق أفكاره وتقديمها بأسلوب يبتعد عن السطحية. وعليه فالمنهجية مجرد وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، فهي أسلوب للتفكير المنظم.

وإذا نظرنا إلى القانون كعلم من العلوم الاجتماعية، فإنه يخضع لمنهجية تفكير تتمثل في عدد من الطرق العلمية التي ترعاها قواعد المنطق، لأن التفكير المنطقي هو تنظيم الأفكار وتسلسلها وترابطها بطريقة تؤدي إلى معنى واضح أو نتيجة مترتبة على حجج معقولة[2]. ويختلف إعداد البحوث في مجال العلوم الرياضية التطبيقية عنه في مجال العلوم الاجتماعية، فخطة البحث العلمي في العلوم القانونية تتحقق بصفة عامة بإتباع منهجية مضبوطة ودقيقة وبتوفير الكتب والمراجع واعتماد خطة متوازنة.

وعليه فكتابة البحث العلمي الأكاديمي في مجال القانون تقوم على أسس علمية رصينة، وخطة بحث تتضمن أركان البحث الرئيسة التي تسهم في بلوغ الهدف المنشود من الدراسة، فضلاً عن إتباع منهجية واضحة في مرحلة الكتابة.

نهدف من خلال هذه المطبوعة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي ما يجعلها أكثر فعالية.

–تدريب الطالب على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف[3].

–تدريب الطالب على الأمانة العلمية ونسب القول لقائله، والمعلومة لصاحبها.

–تدريب الطالب على مهارة الاستنباط والتحليل الموضوعي.

---

[1] صالح طليس: "المنهجية في دراسة القانون"، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010، ص. 21.

[2] جودية خليل، مرجع سابق، ص.23.

[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص.25.

-تمكين الطالب من إعداد البحوث العلمية، وتحسين مستوى الكتابة والمطالعة لديه، فضلاً عن إضافة مهارات جديدة له كالنقد والتحليل.

إن هذه الدروس موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس وذلك نظرا لأهمية مادة منهجية البحث العلمي في هذه المرحلة، وكذلك لتطوير مهاراتهم ومساعدتهم على إعداد مذكرة التخرج المطلوب منهم انجازها في السنة الجامعية الموالية. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم هذه الدروس إلى محورين أساسيين: حيث يتمحور المحور الأول حول ماهية البحث العلمي في العلوم القانونية. في حين يخصص المحور الثاني لمراحل إعداد البحث العلمي.

المحور الأول: ماهية البحث العلمي في العلوم القانونية

سيتم تقسيم هذا المحور إلى ثلاثة دروس من أجل الإجابة عن الإشكال الآتي: ما المقصود بالبحث العلمي؟ وما هو مفهوم البحث القانوني؟

الدرس الأول: مفهوم البحث العلمي بصفة عامة

نتناول في هذا الدرس تعريف البحث العلمي وبيان مقوماته.

أولا- تعريف البحث العلمي وأهميته:

لتحديد مفهوم البحث العلمي لابد من تعريفه أولا ثم توضيح أهميته.

أ-تعريف البحث العلمي: يتكون هذا المفهوم من كلمتين، الأولى هي: "البحث" وتعني التحري أو التقصي أو الاستفسار عن موضوع له أهمية معينة. أما الكلمة الثانية "العلمي" فهي نسبة إلى العلم، والذي يعني مجموعة من المبادئ والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقات القائمة بينها[1].

وللبحث العلمي عدة تعريفات على نحو:

1-أن البحث العلمي هو وسيلة الاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات منهج البحث العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات[2].

---

[1] عمار عوابدي: "مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص.15.

[2] عمار عوابدي:" مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص.18.

2-البحث العلمي هو الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث في أحد الاختصاصات الطبيعية أو الإنسانية والتي تهدف إلى معرفة معلومات تفصيلية وواقعية عن مشكلة معينة يعاني منها الإنسان والمجتمع سواء كانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادي أو الجانب الحضاري للمجتمع. والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية قد تكون دراسة تجريبية أو مختبرية أو دراسة إجرائية أو دراسة ميدانية إحصائية أو دراسة مكتسبة تعتمد على المصادر والكتب والمجلات العلمية التي يستعملها الباحث في جمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بالمشكلة المزمع دراستها ووصفها وتحليلها.

3-البحث العلمي هو البحث النظامي والمضبوط وهو فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق من أجل الحصول على حقائق ذات معنى وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية.

4-هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بشكل دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك يسير في ركب الحضارة العالمية ويسهم فيه إسهاما إنسانيا حيا شاملا.

5- البحث العلمي الأكاديمي: هو الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما عما يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى، وهو يفترض الحصول إلى نتائج ومعلومات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة الناس أو التحقق منها[1].

من خلال كل هذه التعريفات نخلص أن البحث العلمي الأكاديمي: هو التقصي والفحص الدقيق والمنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة من أجل اكتشاف معلومات جديدة أو الحصول على حلول أكثر كفاية لمشكلة ما عمّا يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى أو التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة جديد إليه.

ب- أهمية البحث العلمي: للبحث العلمي عموما والقانوني خصوصا أهمية واضحة تتجلى في وجوه عدة أهمها:

- توسيع إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة .
- تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث.
- الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع المعاش، ومن ثم تطوير الواقع الاجتماعي .
- تطوير إقبال الباحث على الدراسة والبحث والتأليف .

[1] ماثيو جيدير: "منهجية البحث"، ترجمة ملكة أبيض، د.ت، ص.15.

كما تتمثل أهمية البحث العلمية لطالب الحقوق فيما يلي:

- إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.
- تدريب الطالب على حسن التعبير وترتيب وتنظيم أفكاره وأفكار غيره وعرضها بشكل منسق ومتسلسل منطقيا وبطريقة منظمة.
- تدريب الطالب على الأسلوب القانوني في الكتابة، والقائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث.
- التعود على استخدام الوثائق والكتب والمصادر والروابط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة[1].
- تعويد الطالب على التفكير والنقد الحر.
- إظهار كفاءة الطالب وصقل الشهية العلمية لديه[2].

ثانيا- مقومات البحث العلمي:

للبحث العلمي جملة من الخصائص والمميزات والأسس التي يمكن استخلاصها من التعريفات السابقة له. منها ما يرتبط بأخلاقيات الباحث، ومنها ما يتصل بقواعد الكتابة، ويمكن إجمالها في الآتي:

أ- أخلاقيات الباحث وسماته: إن الهدف الأول لأي باحث هو الحصول على المعلومات والبيانات، لكن ليست كل الطرق للحصول عليها مباحة وأخلاقية، لذا فعلى الباحث أن يتحلى في سبيل ذلك بسمات نذكر منها:

-الوفاء لكل من قدم له يد العون والمساعدة في مجال بحثه.

-الالتزام بالأمانة العلمية، ذلك أن الباحث مسؤول أمام الله والنفس والمشرف على البحث وغيرهم[3].

-الحفاظ على أسرار الغير في كل ما يقع تحت يده وعلمه من بيانات شخصية.

-أن يتصف الباحث بالتواضع وعدم التعالي.

-أن تكون لديه القدرة على فهم اللغات الأجنبية التي تساعده في الاطلاع فتكون للبحث قيمة علمية عالمية.

---

[1] رؤوف بوسعدية: "محاضرات في منهجية العلوم القانونية"، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2016/2015، ص. ص. 5، 6.

[2] فريدة سقلاب: "محاضرات في منهجية العلوم القانونية"، موجهة لطلبة السنة الثانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017/ 2018، ص.9.

[3] محمد شفيق: "البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص.247.

-أن يكون واسع الاطلاع شفويا بالقراءة وعلى دراية بأصول البحث وقواعده.

-أن تكون له القدرة على النقد والتفسير والتحليل واستخلاص النتائج والوصول إلى الحقائق الموضوعية.

ب- مميزات البحث العلمي: يستمد البحث العلمي أغلب خصائصه من العلم في حد ذاته، وهو يتميز بما يلي:

1-البحث العلمي بحث موضوعي: تعني خاصية الموضوعية أن تكون خطوات البحث العلمي كافة قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي متحيز، ويحتم هذا الأمر على الباحث أن يكون حياديا ويتجرد قدر الإمكان من ذاتيته ويدرس الحقائق والمعطيات كما هي في الواقع.

2-التراكمية: لا يبدأ البحث العلمي من العدم إنما يستفيد مما سبق ونشر في مجاله، فإما يأتي بالبديل أو الجديد، أو يثبت المعرفة المسبقة، وبهذا تزداد المعرفة العلمية وتتراكم مع كل بحث جديد يضاف إلى الأدبيات العلمية، فهو بحث حركي وتجديدي ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة، عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف أحدث وأجدد.

3-السببية: السببية أمر معقد في علم الاجتماع، ويجب التحقق من وجود علاقة سببية وليس مجرد ارتباط بين متغيرين.

4-البحث العلمي بحث دقيق: تتسم العبارات والألفاظ في المجال العلمي بالدقة والوضوح، ولا مجال للغموض أو الالتباس في اختيار منهجية البحث وفي استخدام المصطلحات والمفاهيم.

5-البحث العلمي بحث منظم ومظبوط: أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ودقيق ومخطط، حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات التجارب والنظريات والقوانين تتحقق وتكتشف بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك وفقا للمنهجية العلمية المعتمدة في إعداد البحوث العلمية، وليست وليدة الصدفة أو أعمال ارتجالية، فيمكن تقييم البحث العلمي بأدلة وبراهين واضحة ومحددة، وهو ما يتطلب من الباحث الإلمام بقواعد وأصول منهجية البحث العلمي. فالبحث العلمي بحث منظم ومضبوط لأنه يقوم على المنهجية العلمية مما يجعله أمر موثوق به في خطواته ونتائجه[1]. وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه.

6-البحث العلمي بحث نظري: لأنه يعتمد على الفرضيات التي تخضع بعد ذلك للتجريب والاختبار.فهو يستخدم النظرة لإقامة وصياغة الفروض التي تخضع للتجريب[2].

---

[1] محمد زغو: "محاضرات منهجية البحث العلمي القانوني مع أسئلة نموذجية وإجاباتها"، ألقيت على طلبة سنة ثانية ليسانس، كلية الحقوق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2015، ص.17.

[2] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص.21.

7-البحث العلمي بحث تفسيري: لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تعرف بالنظريات لأن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة الصفة العلمية إلّا إذا كانت بحوثا معممة وفي متناول أي شخص.فهو تفسيري لأنه يهتم بتفسير الظواهر والأمور والأشياء بواسطة مجموعة مترابطة من المفاهيم تدعى النظريات.

8-البحث العلمي بحث تجريبي: إن المشكلة أو الظاهرة مجال البحث قابلة للاختبار والتجربة والفحص، بيد أن هناك بعض الظواهر يصعب إخضاعها للتجريب نظرا لصعوبة ذلك أو سرية المعلومات المتعلقة بها.

9-التنبؤ:لا يقف البحث العلمي عند حد التوصل إلى تعميمات أو تصورات نظرية معينة لتفسير الأحداث والظواهر، وإنما يهدف أيضا إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث إذا طبقنا هذه النظريات في مواقف جديدة غير تلك التي نشأت عنها أساسا. ولكي تكون تلك التنبؤات مقبولة ينبغي التحقق من صحتها[1].

10-البحثُ العلمي بحث عام ومعمم:أي أن المعلومات والمعارف تكون معممة وفي متناول الجميعِ حتى تكتسب الصفةَ العلمية لها، وهي عامة لأنها تتناول كل مجالات العلوم. البحث العلمي يتصف بالعمومية في دراسة وتحليل الظواهر معتمدا في ذلك على العينات فهو عام ومعمم باعتباره لا يخص الباحث فقط بل هو إضافة للمعرفة الإنسانية ككل وفي متناول أي شخص مثل: الكشوفات الطبية.

11-البحث العلمي حركي وتجديدي:لأن هدفه تجديد المعرفة حتى لو لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة. إذ يكفي أن يجمع المعارف القائمة ويفسرها بشكل صحيح أكثر نقاء ووضوح[2].

ج- أسس البحث العلمي: يقوم البحث العلمي على أسس ودعائم أبرزها:

-تحديد الأهداف البحثية بدقة ووضوح خاصة في اختيار الموضوع[3].

-قدرة الباحث على الإبداع وإعمال فكره وموهبته وإلمامه بأدوات البحث والتمكن من تقنيات الكتابة العلمية.

-دقة المشاهدة والملاحظة للظاهرة محل البحث.

- وضع الفروض المفسرة للظاهرة ليتم إثباتها والبرهنة عليه.

---

[1] فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص.12.

[2] محمد زغو، مرجع سابق، ص.17.

[3] ماثيو جيدير، مرجع سابق، ص. ص.16، 17.

-القدرة على جمع الحقائق العلمية بشفافية ومصداقية من خلال المصادر والمراجع وتصنيفها وتحليلها.

-الحصول على نتائج واختبار مدى صحتها وصحة انطباقها على ظواهر ومشكلات مماثلة لها.

الدرس الثاني: أنواع البحوث العلمية.

تصنف البحوث العلمية حسب معايير مختلفة وهي:

أولا- تصنيف البحوث العلمية حسب الغرض:

وهذا التصنيف يقسم بدوره البحوث إلى أنواع متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- **البحوث العلمية النظرية:** يقوم بها الباحث من أجل الإحاطة بالحقيقية العلمية فقط وتحصيلها دون النظر إلى التطبيقات العلمية لها، ويكون الغرض منها الاطلاع والطموح العلمي. ويدرس هذا النوع من البحوث في الموضوعات الأدبية والاجتماعية التي تعرف بالعلوم الإنسانية.

2- **البحوث العلمية التطبيقية:** وتهدف إلى الوصول للمعرفة من أجل تحقيق حل معين للقضايا والمشكلات التي تهم المجتمع، ولقد نشأت كلمة التكنولوجيا من هذا النوع من البحوث، والتي تعني التطبيق العملي لنتائج التقدم العلمي. ورغم التمييز بين هذين النوعين من البحوث العلمية إلا أنه هناك ترابط بينهما، فالبحث التطبيقي لا يحقق الهدف المرجو إلاّ إذا استند إلى البحث العلمي النظري، وكذلك الحال بالنسبة للبحوث النظرية التي تعتمد على أدوات للوصول إلى الأهداف المرجوة. لذا فهذا التمييز نسبي وليس مطلق.

3-البحوث العلمية الوصفية التشخيصية: وهي تهدف إلى تحديد صفات وخصائص ظاهرة معينة تحديدا كميا وكيفيا. فيعدد أوصافها وخصائصها حتى يسهل التعرف عليها ومقارنتها بباقي الظواهر[1].

4-البحوث العلمية التنقيبية والإكتشافية: وهي البحوث التي تتمحور حول حقيقة جزئية يسخر الباحث لها كل جهده لاكتشافها[2].إذ يهتم بالكشف عن الحقيقة بواسطة إجراء بعض الاختبارات العلمية التجريبية، ومن الأمثلة على هذا النوع من البحوث: البحوث التنقيبية التي يقوم بها المؤرخ بهدف معرفة السيرة الذاتية لشخصية معينة، وكذلك تلك البحوث التي يقوم بها الطالب في المكتبات للحصول على مجموعة من المراجع المتعلقة بموضوعه.

---

[1] رشيد شميشم: "مناهج العلوم القانونية"، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة السادسة، ص. ص. 41، 42.

[2] محمد زغو، مرجع سابق، ص. ص. 17، 18.

5-البحوث الاستطلاعية: تعتمد على قياس الرأي العام في مجتمع معين بالاعتماد على وسيلة سبر الآراء، والتي غالبا ما تستعمل في الظواهر الكمية، مثل ظاهرة الانتخابات، ظاهرة النمو الديموغرافي، وحساب متوسط دخل الفرد...، ويلجأ إليها الباحث عندما يكون موضوع البحث جديدا[1].

6- البحوث التفسيرية النقدية: تمتد هذه البحوث إلى مناقشة جميع الأفكار والآراء المرتبطة بالحقيقة المكتشفة ودراستها دراسة تحليلية تقييمية ونقدية ببيان الايجابيات والسلبيات وصياغة نتيجة معينة تكون عبارة عن الاتجاه الصحيح بين مختلف تلك الأفكار وهي قابلة للتعميم والتداول[2].

7- البحث العلمي الكامل: وهو يجمع بين البحث ألتنقيبي الاستكشافي والبحث التفسيري النقدي بالإضافة إلى الاعتماد على الحقائق الموجودة والتي تسهم في حل المشاكل المطروحة حلا علميا وشاملا يمس كل جوانب وحيثيات الموضوع المراد دراسته وتحليله والتأكد من مدى مطابقته لمجمل الحقائق المتوفرة حول الموضوع[3].

ثانيا- تصنيف البحوث العلمية حسب النطاق:

ويشمل هذا التقسيم نوعين فقط من البحوث وهما:

1- **البحوث العلمية الأساسية:** تهدف هذه البحوث للوصول إلى المعرفة العامة لقضية عامة ضمن محيط معين، ويكون نطاقها أحد ميادين المعرفة المحددة كالمجال التربوي أو التاريخي ضمن ظروف معينة.

2- **البحوث العلمية العملية:** تهدف إلى الوصول إلى معرفة خاصة وضمن نطاق خاص يتعلق بمشكلة خاصة في زمان ومكان محددين، ولا يستخدم الباحث النتائج المتوصل إليها إلاّ على مجتمع البحث فقط.

ثالثا-تصنيف البحوث العلمية حسب التخصص:

وهي البحوث التي تعتمد على درجات ومستويات الدراسة من حيث نوع الشهادة المحضرة، وكذا حجم البحث: قصير، متوسط أم طويل، وهي على أنواع ثلاث:

1-مذكرة التخرج: تعد في نهاية الدراسة الجامعية (الليسانس)، بهدف تدريب الطالب الجامعي على إعداد البحوث وتوسيع معارفه، وتنظيم أفكاره، ولا يشترط فيها المثالية لأن قيمتها تكمن في إتباع الطالب لقواعد ومراحل إعداد البحث في حوالي 30 إلى40 صفحة فقط.

---

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص- ص. 23-29.

[2] عبد المنعم نعيمي: " تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة "، دار بلقيس للنشر، الجزائر،2021، ص.32.

[3] محمد زغو، مرجع سابق، ص.18.

2-بحث الماجستير وبحث الماستر: هو بحث أعلى درجة من بحث التخرج، فهو بحث تخصصي غرضه تمكين الباحث من توسيع معارفه وإضافة الجديد استعدادا لمواصلة البحث. يوجد بحث الماجستير في النظام الكلاسيكي، أما في نظام (ل، م، د) فنجد بحث الماستر والذي يحرر في حوالي 60 صفحة. وكلا البحثين يتم مناقشتهما من قبل لجنة.

3-بحث الدكتوراه: هو أطول وأعلى بحث تخصصي، حيث يمثل قمة البحوث العلية، وهو مرجع علمي يساهم في إثراء المكتبة، لذا لا بد أن يكون في موضوع مبتكر أو موضوع سبق معالجته وذلك بالتعمق فيه أكثر وإضافة الجديد إليه، على ألاّ يقل عدد صفحاته عن 300 صفحة[1]. ويتم مناقشة هذا البحث أمام لجنة مناقشة مكونة من ستة أعضاء بما فيهم الأستاذ المشرف.

الدرس الثالث: مفهوم البحث القانوني

إن البحث العلمي يزود طالب القانون عقلية علمية تمكنه من إخضاع الوقائع القانونية والظواهر القانونية إلى نظريات علمية متماسكة، واستخدام المناهج العلمية في تحليل هذه الوقائع والظواهر تحليلا منهجيا، ومن ثم تترابط المفردات القانونية والمواد القانونية ترابطا نوعيا يمكننا من استخدام بعض المناهج في مجال البحث القانوني، وأن تستفيد من معطيات ونتائج مناهج العلوم الطبيعية والرياضية في مجال العلم القانوني وذلك بغرض إخضاع عناصر القانون إلى البحث العلمي[2].

أولا-تعريف البحث القانوني وأطرافه:

لتوضيح المقصود بالبحث القانوني يجدر بنا التطرق إلى تعريفه وأطرافه.

أ- تعريف البحث القانوني: يعرف البحث القانوني بأنه دراسة موضوع قانوني من جميع الجوانب العلمية المختلفة التي تتصل به عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المجمعة وعرضها بصورة رد واضح على جميع الاستفهامات لحل مشكل من المشاكل المطروحة.

كما يقصد بالبحث القانوني استقصاء مسألة أو عدة مسائل معينة من 03 نواحي أساسية وهي[3]:

---

[1] هناك أنواع أخرى من البحوث كالمقالات و التقارير...أنظر المرسوم التنفيذي رقم 254/98 المؤرخ في 1988/08/19 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، ج ر عدد 60، الصادرة في 1988/08/19.

[2] عبد القادر الشيخلي: " قواعد البحث القانوني" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص.23.

[3] نفس المرجع، ص.27.

1-المشرع: من خلال ملاحظة مدى دقة تنظيمه للمسألة موضوع البحث وتسليط الضوء على الخلل والقصور في التنظيم التشريعي لهذه المسألة أي تحديد السياسة التشريعية بخصوص موضوع البحث.

2-الفقه: من خلال دراسة آراء الفقهاء المؤيدين والمعارضين لرأي المشرع وكذا البدائل والحلول التي ينصح بها، أو يستشير بها المشرع.

3-القضاء: وتدرس أحكامه من حيث مطابقتها حرفيا للنص القانوني ومحاولتها لتطوير القانون عن طريق الاجتهاد والتوسع في التفسير، زيادة على موقف القضاء في حالة عدم وجود نص تشريعي وكيفية تعامله مع المصادر الأخرى للقانون. أي يدرس الباحث السياسية القضائية في مسألة موضوع بحثه.

ب- طرفي البحث القانوني: لا يقوم البحث القانوني إلا بوجود الباحث والمشرف على البحث.

1-الباحث القانوني: وهو الشخص القائم بالبحث وفقا لمفهوم البحث القانوني وهناك عدة فئات أو أصناف من الباحثين القانونيين، إذ هناك فئات لا تخضع للإشراف العلمي كأساتذة الجامعات والمشاركين في المؤتمرات والندوات القانونية، وبعض العاملين في وزارة العدل، وكذا المهتمين بالبحث القانوني كالمحاميين والباحثين في مجال حقوق الإنسان على سبيل المثال. وكذلك بعض الباحثين المتعاقدين لصالح هيئات رسمية أو غير رسمية. وما يهمنا هو الفئات التي تخضع للإشراف العلمي وهم طلبة الدراسات العليا في القانون وطلبة السنوات النهائية للتدرج في الحقوق كطلبة الليسانس والماستر المطالبون بإعداد بحث أو مشروع تخرج يكون بمثابة محاولة رسمية لكتابة بحث ضمن المواصفات الشكلية والموضوعية الأكاديمية بغرض تدريب الطالب على كيفية إعداد بحوث مستقبلية. حيث يتم إختيار مشكلة البحث وعنوان البحث للطالب من قبل إدارة القسم أو من قبل الطالب أو من قبل المشرف إذا ما تم تحديده سلفا وفي الغالب تكون الموضوعات بسيطة ولا تتسم بالعمق والتعقيد في هذه المرحلة[1].

2-المشرف على البحث: وهو الأستاذ الذي يتابع الجهد العلمي للباحث من خطة البحث وقراءة ما يكتبه الطالب وتقويمه حتى الوصول إلى إخراج البحث في شكله النهائي، على اعتبار أن التخرج يشكل أحد المقررات الدراسية اللازمة لنجاح الطالب وتخرجه في نهاية العام الدراسي.

[1] عمار عباس الحسيني: "منهج البحث القانوني"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2012، ص-ص. 34-36.

وجدير بالذكر أن دور الأستاذ المشرف مقتصر على الإشراف والتوجيه دون أن يقرر صلاحية الطالب وكفاءته وأهليته العلمية[1].ومن عوامل نجاح الصلة بين الباحث والمشرف:

أن يظل الباحث على صلة بأستاذه المشرف، من خلال احترامه واختيار الوقت المناسب للإيصال به. وتركيز البقاء دوريا على قضايا علمية متعلقة بالبحث، زيادة على الجدية في العمل واحترام عامل الوقت طيلة فترة البحث، وحضور مناقشات المذكرات والأطاريح التي يكون فيها المشرف طرفا[2].

ثانيا-خصائص البحث القانوني والمنهجية القانونية:

يتسم البحث القانوني بسمات وخصائص تميزه عن البحوث في تخصصات أخرى، ولهذا السبب

تعمل كليات الحقوق عبر كل دول العالم على الاهتمام بالمنهجية العلمية المناسبة للبحث القانوني لما لها من أهمية في التأسيس لفكر سليم ونهج واضح متفق على جودته وفعالية نتائجه[3].

أ-خصائص البحث القانوني: يتميز البحث القانوني الجيد بسمات من أهمها:

1- **الأصالة:** كلما كان البحث متقدما كلما كانت مسألة الأصالة محل اعتبار بحيث يبدأ الباحث من حيث ما انتهى إليه الآخرون وليس بتكرار ما وصلوا إليه[4].
2- **الموضوعية:** بمعنى أن يأتي البحث القانوني بعيدا عن التطرف والانحياز.
3- **الدقة:** سواء من ناحية فهم الأفكار، وطرحها، ومناقشتها، والترجيح بينها للوصول إلى نتائج ومقترحات دقيقة[5].
4- **المنهجية:** أي أن يكون إعداد البحث القانوني وفقا للمنهجية التي تتطلب من الباحث الإلمام بأصول البحث القانوني.(وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال النقطة الموالية).

ب- منهجية البحث القانوني: المنهجية هي مصطلح محدث راج في الدراسات العليا خاصة، ويشير لتطبيق المنطق العلمي في دراسة الظواهر والحوادث، وهي بذلك تعين مصادر الصياغة النظرية ومدى ارتباطها بتوجيه مسلك البحث ومسار تناول الظاهرة بالدراسة.فهي الوسيلة التي تعين

---

[1] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص-ص59-68.

[2] نفس المرجع، ص-ص. 69-72.

[3] شكيرين ديلمي: "خطوات البحث العلمي"، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، مارس2021، ص.141.

[4] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص.13.

[5] نفس المرجع، ص.14.

بها طريقة البحث ونبرهن بها على مدى ملائمة هذه الطريقة لتناول الظاهرة وتحصيل المعرفة حولها وأن استخدامنا لطريقة معينة سيمكننا من توفير بيانات ذات نوعية جيدة حول تلك الوقائع المتعلقة بالمشكلة أو المسألة محل البحث[1].

أما في ميدان العلوم القانونية فتعرف منهجية البحث على أنها إجراءات وأساليب وأدوات ومناهج علمية تستخدم لدراسة الموضوعات أو الإشكاليات المتعلقة بالمسائل القانونية. ويقصد بالمنهجية العلم الذي يبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوع بحثه حتى الانتهاء منه، أو لينقل هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثه. والغرض من المنهجية هو تعليم الطالب البحث العلمي على أصوله وتنمية الروح العلمية فيه، وتسهيل مهمته في البحث وتجنيبه ضياع تعبه هدرا، حيث أن المنهجية هي أسلوب للفكر والتفكير والدقة والإبداع. وموضوعها معايير البحث والباحث واختيار الأستاذ المشرف، التهميش وكيفية كتابة البحث، والتقميش* والإحالة ووضع الفهارس[2]واختيار المنهج المناسب للموضوع.

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأشخاص يختزل المنهجية في كونها استخدام المناهج العلمية، وهذا خطأ لأن المنهجية تتمثل في تفاصيل أكثر عمقا كما سبق التوضيح. فهي أداة فكر وتفكير وتنظيم أداة عمل وتطبيق، أداة تخطيط وتسيير، وأداة فن وإبداع[3]. كما أنها تعني دراسة شتى الطرق أو الأساليب التي يعتمد عليها التفكير ليصل إلى غاية ما في حقل من حقول المعرفة، أو إلى التعمق في دراسة موضوع ما. يمكن القول بأن المنهجية هي الطريقة التي يتبعها العقل في معالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما من أجل التوصل إلى نتائج معينة: علمية(الكشف عن الحقيقة)، مقصودة (البرهنة عليها لإقناع الغير).

ويستخدم الباحث تفكيره كأسلوب لمعالجة القضايا وهو أداة المنهجية في ذلك وتبرز أهمية المنهجية باعتبارها[4]:

1-أداة فكر وتفكير وتنظيم: فالمنهجية أداة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم ومساعدة الإنسان على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته والوصول إلى أهدافه، كما أن دراسة المنهجية تهدف إلى مساعدة الباحث

---

[1] علي مراح: منهجية التفكير القانوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص.21.

* يقصد بمصطلح التقميش تجميع الشيء من هنا وهناك وهو في منهجية البحث مصطلح شائع يعني مرحلة جمع مواد البحث.
أنظر:عبود عبد الله العسكري: "منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية"، ط2، دار النمير، دمشق، 2004، ص.36.

[2] نفس المرجع، ص ص. 10-11.

[3] علي مراح، المرجع السابق، ص ص. 11-12.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

على تنمية قدراته وعلى فهم المعلومات والبيانات والإلمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها أي عمل علمي.

2-أداة عمل وتطبيق: تزود المنهجية الباحث بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها وتقييم نتائجها والحكم على مدى أهميتها والاستفادة منها في مجالات التطبيق والعمل.

3- أداة تخطيط وتسيير: تزود المنهجية الباحثين في المجالات الفكرية بأدوات وتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور واتخاذ القرارات الملائمة والفعالة إزاء المشكلات والصعوبات التي تواجههم في مجالات عملهم العلمية والفنية اللازمة للباحث لإنجاز أعماله.

ثالثا-أنواع البحث القانوني ومناهجه:

للبحث القانوني أنواع عدة ومناهج بحثية تميزه عن غيره من البحوث في مجالات العلوم الأخرى.

أ-أنواع البحث القانوني: من حيث النطاق المكاني والتحليل العلمي نجد نوعان من البحوث القانونية[1]:

1-البحث المقارن: يلجأ فيه الباحث إلى مقارنة عدة أنظمة قانونية وطنية وأجنبية تشريعا وفقها وقضاء، حيث يستخرج أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، ويبين التنظيم القانوني الأمثل باستخدام المنهج المقارن. فالمنهج المقارن لا يكون متبعا إلا عند موازنة النظام القانوني الوطني بأنظمة قانونية أجنبية أخرى.

2-البحث غير المقارن: يكتفي الباحث فيه ببيان سياسة المشرع الوطني في مسألة ما بالشرح وتحليل وجهات النظر الفقهاء الوطنيين.

ب- مناهج البحث القانوني: إن منهج البحث هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة، فمن خلال منهج البحث يعرض الباحث قضايا الموضوع بشكل منطقي واضح والوسائل التي سيسلكها الباحث ليصل إلى نتائجه المتوقعة والمطلوبة[2]. والبحث القانوني كسائر البحوث يتبع مناهج تتناسب مع طبيعة وخصائص الموضوع محل الدراسة والبحث.

---

[1] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص.28.

[2] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص.35.

وإذا كانت كلمة المنهجية تعني علم المناهج أي دراسة الطرق والأساليب العلمية والتقنية لعلم من العلوم[1]، فإن كلمة المنهج تعني الطريقة المتبعة. على ذلك فالبحث العلمي في القانون ينصرف لإتباع الأسس والأصول العلمية في البحث عن حكم مسألة أو حكم عام أو بناء نظرية أو مبدأ في علم القانون، بهدف معالجة وضع قائم أو لاستجلاء غموض يكتنفه أو لبيان الحكم العام لتلك المسألة. ومن البحث القانوني استقصاء مسألة أو عدة مسائل من نواح ثلاث:

-**من الناحية التشريعية:** من خلال ملاحظة الباحث مدى دقة تنظيم المشرع للمسألة موضوع البحث أي تحديد السياسة التشريعية بخصوص موضوع البحث، وهل يوجد خلل أو قصور في التنظيم التشريعي لها. فينبه الباحث القانوني نتيجة لذلك المشرع إلى القصور ويطلب منه الإسراع في تنظيمها تلافيا لهذا النقص، فمن غير الممكن أن ندرس القانون أو ننشئه أو نطبقه دون معرفة كيف يتصرف المشرع[2].

-**من الناحية الفقهية:** من خلال دراسة آراء الفقهاء المؤيدين والمعارضين لرأي المشرع، بحيث تعرض آراء الفقه من حيث تلك التي اتفقت مع المشرع الوطني وتلك التي اختلفت معه، ومن حيث موقفه من سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما وكذا إعطاء البدائل والحلول التي يستنير بها المشرع[3].

-**من الناحية القضائية:** تدرس وتلاحظ أحكام القضاء من حيث مدى مطابقتها حرفيا لما ورد من نصوص القانون ومدى محاولتها لتطوير القانون عن طريق الاجتهاد والتوسع في التفسير، ومن حيث موقفه عند سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما ومدى العودة لمبادئ العدالة والإنصاف والمبادئ العامة القانون[4].

زيادة على موقف القضاء في حالة عدم وجود نص تشريعي وكيفية تعامله مع المصادر الأخرى للقانون أي يدرس الباحث السياسة القضائية في مسألة موضوع بحثه[5].

ويمكن إيجاز أشهر مناهج البحث القانوني المعمول بها في الوقت الحاضر في:

---

[1] عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور: "المنهجية القانونية"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص06.

[2] وردة خلاف: "محاضرات في منهجية العلوم القانونية"، ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر تخصص منازعات القانون العمومي، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف،2017، ص.08.

[3] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص.27.

[4] وردة خلاف، المرجع السابق، ص.08.

[5] عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص.28.

1-المنهج الوصفي: وهو منهج يعني ببيان معالم وعناصر النص القانوني كما هو دون زيادة أو نقصان، فهو بمثابة المرآة التي تعكس كل شيء. فالمنهج الوصفي يزودنا بحقيقة النظام القانوني كما أراده المشرع ودون تدخل الفقيه المؤيد أو المخالف[1].

ويتم استخدام هذا المنهج بشكل واضح في البحوث القانونية التي غالبا ما تكون بحوثا نظرية وذلك من خلال طرح ومعالجة المشكلة موضوع البحث[2]. فالمنهج الوصفي منهج محايد يقتصر فيه الباحث على تصوير النظام القانوني فقط، كوصف تشكيلة مجلس ما، وصف المهام، شروط الترشح لمنصب معين...

2-المنهج التحليلي: وهو منهج يعمل على تحليل نصوص القانون لمعرفة مزاياها وعيوبها، فهو منهج منحاز إلى العقيدة الفلسفية والقانونية والسياسية للباحث القانوني فهو سيحلل ضمن معاييره ومفاهيمه التي يفترض أن تكون علمية وموضوعية.

3-المنهج المقارن: يتضمن التشريع والفقه والقضاء وهذا ما يسمى بالقانون المقارن، إذ تتمثل الدراسة المقارنة في عقد الموازنة بين عدد معين من التشريعات وعدد من الاتجاهات الفقهية والقضائية في تلك التشريعات.

ويساعد المنهج المقارن لوضع تصور للاقتراحات حول إصلاح وتعديل تشريعي قائم وللكشف عن الصلات بين الظواهر القانونية، خاصة في ظل اتساع المقارنة بين عدة أنظمة قانونية أجنبية[3].

الجدير بالذكر أنه أحيانا ووفقا هذا المنهج تتم المقارنة بين التشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية.

4-المنهج التاريخي: يستعان به هو الآخر في البحوث القانونية عندما يحتاج الباحث في مجال القانون إلى الوقوف على التطور التاريخي لموضوع بحثه ومشكلته لاسيما في تلك الموضوعات التي لها بعد تاريخي واضح كالرجوع إلى الأدبيات القانونية اليونانية أو الرومانية أو تلك التي ظهرت في القرون الوسطى وما تلاها[4]من مراحل تاريخية لها أثرها على الظاهرة والموضوع المدروس.

---

[1] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص.31.

[2] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص.31.

[3] نفس المرجع، ص32.

[4] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص.28.

المحور الثاني: مراحل وخطوات إعداد بحث علمي

تعتبر خطوات البحث العلمي حجر الزاوية في أي بناء علمي، حيث تخضع عملية إعداد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية إلى مراحل دقيقة يجب على الباحث احترامها والتقيد بها ليعطي النتيجة المتوصل إليها المصداقية والفعّالية.

ويمر البحث العلمي سواء كان أطروحة دكتوراه أم مذكرة ماستر أم مذكرة ليسانس أم مقال علمي في سبيل إنجازه وإتمامه بمراحل متمايزة، ينبغي على الباحث أو الطالب الالتزام بها. وجدير بالذكر أن هذه الخطوات ليست حتمية وتحكمية على سبيل الحصر والترتيب، إذ يمكن تقديم خطوة على أخرى فهي لا تخضع لصرامة شكلية بقدر ما تهدف إلى تحقيق أقصى درجات الفعالية والموضوعية لتقديم البحث[1]. ومهما يكن من أمر فإن خطوات البحث العلمي ومراحله يمكن جمعهما في ثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة الإعداد والتحضير، ومرحلة التحرير والكتابة ومرحلة الإخراج النهائي للبحث. وكل مرحلة بدورها تضم عدة خطوات.

سيتم تقسيم هذا المحور بحسب هذا الطرح إلى ثلاث مراحل وكل مرحلة تقسم إلى مجموعة من الدروس.

المرحلة الأولى: التحضير والإعداد

يحتاج كل عمل بشري من صنع الإنسان إذا كان ذا قيمة قبل إنجازه والشروع فيه إلى القيام بتجهيزات وتحضيرات ومخططات، فلا عمل يتم دون التحضير له وإعداد ما يلزمه من وسائل متطلبة ومن ثم البدء في إنجازه[2]. فمكانة البحث العلمي وقدسية النشاط البحثي يفرض على الباحث أن يمر بمرحلة لها خصوصياتها وتقنياتها نحو مرحلة البحث البيبلوغرافي الأولي لاختيار الموضوع وضبط العنوان، وجمع المراجع وقراءتها، ومن ثم مرحلة إعداد البطاقات وقبل ذلك كله مرحلة الاتصال بالمشرف وإجراء الاستشارات اللازمة.

ويتعين على الباحث الذي يرغب في اختيار موضوع بحث معين وضبطه إجراء بحث أولي مكتبي بغرض تحديد الموضوع واختيار مشكلة بحثه وهذا لكون حسن اختيار مشكلة البحث يعد محور نشاط وبؤرة تفكيره طيلة فترة البحث.

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص.72.

[2] عمار بوضياف: "المرجع في كتابة البحوث القانونية"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص.69.

الدرس الأول: مرحلة اختيار موضوع البحث وضبط العنوان

إن أصعب مرحلة يواجهها الباحث هي مرحلة اختيار الموضوع إذ يجد الباحث نفسه أمام مفترق طرق وخيارات يصعب المفاضلة بينها، مما يوقعه في حيرة من أمره وخوف من سوء اختياره الذي قد ينجر عنه اضطرار الباحث إلى إعادة ضبط عنوان بحثه أو تفسيره، لأنه هو وحده من سيتحمل عبء هذا الاختيار وتوابعه ساعة المناقشة[1] فهي مرحلة صعبة ودقيقة. (فهي مفتاح البحث وجوابه).

أولا- المقصود بالمرحلة: يقصد بعملية اختيار موضوع البحث العلمي تحديد المشكلة العلمية أو القضية التي تتطلب حلا علميا لها من عدة فرضيات علمية بواسطة الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المتعلقة بالمشكلة وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية أو المشكلة المطروحة للبحث العلمي[2]. وتتصل بهذه المرحلة مسائل تتمثل في:

أ- طرق اختيار موضوع البحث: هناك ثلاث طرق لاختيار الموضوع، فإما أن يكون الاختيار ذاتيا أو شخصيا من قبل الباحث أو أن يكون من قبل الأستاذ المشرف على البحث، أو أن يكون الاختيار بواسطتهما معا أو مشتركا بينهما.

1-الاختيار الشخصي: بموجب هذه الطريقة يختار الطالب موضوع بحثه بنفسه وبإرادته الحرة بناء على رغبته ومعرفته بالمحاور الكبرى للموضوع وكذا تحكمه في أبعاده وحدوده[3].

غير أن لهذه الطريقة سلبياتها ومساوئها نتيجة لضعف خبرة الباحث البحثية. فقد يختار الباحث اختيارا غير سليم كأن يكون الموضوع واسع جدا، أو لم يتناوله أحد من قبله، أو أن يكون موضوعا مستهلكا ولا يقدم أية إضافة[4].

2-الاختيار بواسطة الأستاذ المشرف: يختار الأستاذ المشرف بموجب هذه الطريقة موضوعا علميا يراه الأجدر بالتناول إما لجديته وعمقه، أو لكونه موضوعا جديدا لم يسبق التطرق إليه، أو أنه متعلق بنقاط محل تعديل وتشريع جديد في المجال القانوني محل تخصص الباحث[5].

---

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص. ص. 72-73.

[2] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص.35.

[3] عمار بوضياف، المرجع السابق، ص. 74.

[4] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص. 50.

[5] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وهذه الطريقة في الاختيار يحبذها الباحثون أنفسهم لأنهم يرون أن المشرف هو الأقدر على ترشيح موضوع معين، استنادا إلى تجربته العملية وسعة اطلاعه ومناقشاته الكثيرة واحتكاكه بالباحثين. غير أنه ينبغي عليه أن يراعي مستوى الطالب أو الباحث المبتدئ وأن يحرص على الاهتمام به وتوجيهه باستمرار، وتزويده بالمراجع التي يمتلكها حول الموضوع المختار. ويبقى لهذه الطريقة عيب لا يمكن نكرانه وهو أن الباحث تكون له نظرة ضيقة عن الموضوع بل وقد تكون غامضة لأن المشرف في هذه الحالة هو مهندس الموضوع.

3-الاختيار بواسطة الأستاذ والطالب معا:(الاختيار المشترك) وتكون إما باختيار الموضوع من قبل الطالب وإقراره من المشرف لكونه اختيار موفق أو العكس بأن يكون الاختيار من قبل المشرف أولا ثم ينال الاستحسان من قبل الباحث بمحض إرادته. وتعد هذه الطريقة موفقة للطالب أكثر لكونها تجمع بين محاسن الطريقتين وتوفر الوقت أكثر ولتحاشى العيوب والمساوئ السابقة الذكر في كلتا الطريقتين.

ب- المصادر المساعدة على اختيار موضوع البحث: تستقى مواضيع البحث من عدة مصادر أبرزها:

1-الخبرات الفردية والعلمية للباحث: والتي تتيح له اختيار موضوع بحثه وهذا يتوقف على تخصص الباحث ومجالات اهتمامه واطلاعه المستمر على ما ينشر في ميدان تخصصه.

2-البحوث والدراسات السابقة: وهي تشكل مصدرا خصبا لاستنباط مشكلات بحثية جديدة من خلال الأسئلة المفتوحة التي يطرحها أي باحث سابق في نهاية بحثه، وكذلك تشكل المقترحات والتوصيات الواردة في الدراسات والبحوث أهم مصدر لاستسقاء المواضيع الجديدة[1].

وبالتالي: فالبحوث والدراسات السابقة تدفع الباحث إلى معرفة النقص وطرح الأسئلة الضرورية للوصول إلى الحقيقة ويمكن تحديد خمس مصادر لإلهام الباحث وهي:

أ-موضوع لا يوجد حوله إلا معارف محدودة وقليلة.

ب-منهجية استعملت أثناء بحث سابق واكتشفت فيها أخطاء كثيرة أو أن المنهج لم يوصل الباحث إلى نتائج أكثر يقينية.

ج-الشك فيما يتعلق بإمكانية تعميم بعض النتائج على وضيعات وأفراد آخرين كمجال للبحث.

د-خلاصات متناقضة في نفس الموضوع.

هـ- نظرية أو جزء من نظرية أو نموذج مستخلص منها أو تأويل ظاهرة لم يتم إخضاعها بعد للبحث التجريبي.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن اختيار البحث يتوقف أساسا على المشاكل الهامة القائمة بدرجة أولى تم على الرغبة الشخصية للباحث وميولاته النفسية لأن الأفكار الخلاقة لا تتولد في غياب الراحة النفسية والرغبة الداخلية[2].

3-النظريات: تعد النظريات في مختلف العلوم وإعادة تحقيقها مصدرا مهما للمواضيع البحثية من أجل تأكيدها أو نقدها أو إضافة الجديد إليها.

---

[1] عبد المجيد لخذاري: "مطبوعة تقنيات البحث العلمي"، ألقيت على طلبة سنة ثانية حقوق، كلية الحقوق، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2018-2019، ص.24.

[2] نفس المرجع، ص.25.

4-المناقشات وتبادل الآراء: للمناقشات مع أهل الاختصاص دور هام في تفتح ذهن الباحث لآفاق جديدة نحو اختيار موضوع بحثه، فالحوار يعد مجالا هاما لتدفق الأفكار وتبادلها بشكل يفيد الباحث في وضوح مسار البحث وإشكالاته.

5-الطلب الخارجي: قد يأتي الطلب من هيئات رسمية للدولة نتيجة وجود عوائق ومشكلات تعترض السير الحسن لها، مما يجعلها تتصل بالجامعات بغرض دراستها وإيجاد حلول لمشكلاتها[1].

ج-محددات تناول الموضوع: إن العوامل المادية والتنظيمية لها أثر هام في عملية البحث، فمراعاة شروط البحث المادية والتنظيمية كالمدة الزمنية ودرجة تعقد الموضوع، وتوفر وسائل البحث كلها عناصر ضرورية تحدد لنا مدى قابلية الموضوع للدراسة .

1-الوقت المحدد لإنجاز البحث : يعتبر عامل الوقت عاملا محددا لإنجاز البحث العلمي أو الرسالة الجامعية، فتنظيم الوقت يسمح للباحث بدراسة الظاهرة تبعا للأبعاد التي حددها، فالظاهرة تتغير وتتطور في ضوء المعلومات التي تم جمعها. بالتالي هناك تناسب طردي بين طبيعة الموضوع والوقت المحدد لتناوله[2].

2- الوسائل المادية: على الباحث مراعاة الوسائل المادية وان كانت بسيطة فإجراء البحوث يتطلب وسائل خاصة، إضافة إلى الموارد المالية. فبعض الباحثين يلجئون لعرض أبحاثهم على مخابر وهيئات حكومية لتغطية نفقاتها.

3- إمكانية الحصول على المعلومات: يعد جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من محددات تناول الموضوع المدروس، بيد أن بعض المواضيع يصعب على الباحث جمع المعلومات عنها بسبب امتناع المبحوثين عن الإجابة، كموضوع الدخل الشهري أو صعوبة الحصول عليهم (المبحوثين) كموضوع متعلق بمرض الإيدز، إضافة إلى وجود بعض ميادين البحث التي تتطلب رخصة بحث[3].

---

[1] عبد المجيد لخذاري، مرجع سابق، ص.25.

[2] لويزة بهاز، مريم مبروك: "خطوات تصميم البحث العلمي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الرابع، 2009 ، ص.57.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

4- درجة تعقد الموضوع: إن ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية التي يعد الإنسان محورها، تعرف بحوثها تعقد في طبيعة مواضيعها، فلدراسة ظاهرة ما على الباحث تحديد زاوية الدراسة.

ثانيا-عوامل اختيار الموضوع (دوافعه أو أسبابه): تتحكم في عملية اختيار الموضوع عوامل ومعايير ذاتية أو شخصية وأخرى موضوعية.

أ- **العوامل والمعايير الذاتية:** وهي عوامل متعلقة بالباحث ومتصلة أساسا به، إذ تسود عملية اختيار موضوع البحث وتتحكم فيه عدة عوامل ومقاييس ذاتية متصلة وخاصة بنفسية الباحث، ومدى استعداده ومقدرته العلمية ونوعيه تخصصه[1].لذا ينبغي أن يكون الاختيار دقيقا ومترويا وحكيما حتى لا يضيع الوقت أو الجهد. ويمكن إجمال المعايير الذاتية فيما يلي:

1-معيار الرغبة النفسية الذاتية: إن أول ما يشد الباحث نحو موضوع ما هو ميوله النفسي للدراسة والتعمق والتخصص في ميدان معين، وإذا استطاع الباحث أن يحقق ميوله الذاتي نحو موضوع معين فإنه يتفادى الوقوع في الملل الذي يعتبر أكبر عائق نفسي أمام الباحث يرهقه ويؤثر سلبا على عطائه العلمي[2]. والرغبة النفسية تعد مقياسا أساسيا في اختيار موضوع البحث كونها تحقق الاندماج والارتباط النفسي بين الباحث وموضوع البحث، الأمر الذي يؤدي إلى توفير وتحقيق العديد من المزايا التي تخدم الموضوع، لاسيما خلق مكنات الإبداع والتجديد وكذا العديد من العوامل الأخرى بصورة قوية وحية وجدية وخلاقة ومبدعة.

زيادة على ذلك يؤدي الارتباط النفسي بين الباحث وبحثه إلى زرع الحماس والإخلاص والتضحية والمثابرة والصبر على المعاناة في سبيل انجاز بحثه[3]، فعنصر الرغبة هو الدافع للبحث فمتى رغب الباحث في الموضوع فهو سيبذل كل جهده فيه لإظهاره في أحسن صورة والعكس صحيح.

2- **معيار القدرات الذاتية للباحث واستعداده:** يجب أن تكون لدى الباحث العلمي استعدادات وقدرات تمكنه من إعداد بحثه بشكل ممتاز ووفقا لقواعد وإجراءات وشروط المنهجية العلمية المطلوب احترامها وتطبيقها في مجال البحث العلمي[4].وتظهر هذه القدرات التي يجب توافرها ومراعاتها بعناية في:

---

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص.37.

[2] رشيد شميشم، مرجع سابق، ص.58.

[3] نفس المرجع، ص. ص.38 ،39.

[4] نفس المرجع، ص.40.

-**القدرات والمكنات العقلية:** والتي تكتسب بسعة الاطلاع والتفكير والتأمل مما يكسب الباحث القدرة على التعمق في الفهم والتحليل والمقارنة والاستنتاج.

-**قدرات أخلاقية:** على نحو هدوء الأعصاب، دقة الملاحظة، الصبر، الموضوعية والشجاعة.

-**قدرات لغوية:** وهي متطلبة لترجمة الوثائق والمصادر باللغات الأجنبية خاصة إذا كان الموضوع المختار يتطلب دراسات مقارنة.

-**قدرات اقتصادية:** بعض البحوث تتطلب مصاريف كثيرة قد تتجاوز قدرات الباحث المالية كاختيار موضوع عالمي يتطلب من الباحث السفر إلى الخارج، أو القيام بشراء مراجع كثيرة باهضة الثمن أو تصويرها...

-**قدرات جسمانية واجتماعية:** إذ ينبغي عند اختيار موضوع البحث الأخذ بعين الاعتبار الحالة الصحية للباحث بما فيها النفسية، وكذا حالته الاجتماعية[1].

3-عامل ومعيار التخصص العلمي أو الأكاديمي: هذا المعيار لا يرتكز على ذات الباحث كسابقه وإنما على تخصص الباحث من الناحية الأكاديمية[2]، فلا يحق لطالب أو باحث تخصص قانون أعمال مثلا أن يبحث في موضوع يتعلق بمجلس الأمن الدولي فلكل مجال اختصاصه.

4-معيار التخصص الوظيفي: يمكن للباحث أن يختار الموضوع من نطاق وظيفته المهنية إذا كان يمارس وظيفة إلى جانب دراسته الأكاديمية، ويعد هذا العامل سببا ذاتيا بالدرجة الأولى حتى يعمق معلوماته ومعارفه حول المهنة وسينقل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله[3].

ب- المعايير الموضوعية: وهي تتعلق أساسا بالبحث وتتمثل المعايير الموضوعية فيما يلي:

1-عامل القيمة العلمية لموضوع البحث: يتعاون كل من الباحث والمشرف والهيئات المكلفة بالبحث العلمي على انتقاء الموضوع القيم والجدير بالبحث فيه، من الناحية النظرية والتطبيقية بغية حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. ومن ثم يجب ترصد المشكلات الدولية والوطنية ذات

---

[1] لويزة بهاز، مريم مبروك، مرجع سابق، ص.54.

[2] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص.84.

[3] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص. ص.46، 47.

الطبيعة الاقتصادية والسياسية والقانونية وتبنيها كموضوعات قيمة ومفيدة للباحث ومحيطه للكشف عن الحقائق العلمية المتعلقة بها للتحكم فيها واستغلالها في الحياة العملية[1].

2- عامل الجدة والابتكار ومواكبة أهداف ومحاور سياسة البحث العلمي المعتمدة في الجزائر:

من مقومات البحث أن يكون جديدا مبتكرا ويضيف معارف جديدة، فلا يكون نقلا أو تقليدا أو تكرارا لما سبق بحثه البحث فيه. وإن تم اختيار موضوع درس سابقا فيجب أن تأتي المعالجة هنا بمساهمة جديدة من زاويتين: الأولى شكلية منهجية تتعلق بطريقة وأسلوب المعالجةّ، والثانية موضوعية تتعلق بالأسس التي قامت عليها المعالجة، إذ قد يقدم الموضوع وفقا أسس جديدة وقد يصل الباحث إلى نتائج مغايرة للحلول التي سبق طرحها في البحوث السابقة، أو يقترح تعديلات لتلك الحلول وكأي بحث علمي ينبغي أن يضيف البحث القانوني معارف جديدة نظرية وعملية[2]. كما ينبغي على الباحث والأستاذ المشرف الأخذ بعين الاعتبار عند اختيار الموضوع أسس وأهداف ومحاور سياسية البحث العلمي في الجزائر.

3-معيار مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى: تتحكم نوعية ومكانة البحث المزمع انجازه بين أنواع البحوث والدراسات العلمية في تحديد الموضوع الصالح للبحث المقرر إعداده، فموضوعات الماستر مثلا سوف تختلف عن موضوعات الدكتوراه.

4-معيار مدى توفر الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث: وهو معيار أساسي وجوهري في تحديد اختيار موضوع البحث، لأنه دون توفر الوثائق العلمية من مصادر ومراجع متضمنة لكافة جوانب الموضوع لا يمكن للباحث أن يكون ما يعرف منهجيا بنظام التحليل أي مجموعة المعارف والمعلومات والأفكار والحقائق المتعلقة بالموضوع. والتي تمكنه من دراسة وتحليل الموضوع دراسة عميقة وكاملة وموضوعية[3] لذا يجب اختيار الموضوع الذي يمكن الاعتماد فيه على المراجع المتاحة لأن انعدام المراجع أو قلتها يمكن أن ينقص من القيمة العلمية للبحث[4]. فالبحث لا ينطلق من فراغ.

5-عامل تحديد وضبط مشكلة البحث: يجب أن يكون موضوع البحث محددا، ويقصد بتحديده ألا يكون واسعا فضفاضا ولا ضيقا محصورا. فالموضوع الواسع جدا يرهق الباحث ويستغرق منه وقتا

---

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص. ص.47-48.

[2] جودية خليل، مرجع سابق، ص. ص.19-20.

[3] عمار عوابدي، المرجع السابق، ص. ص.52-53.

[4] زكريا خليل: "محاضرات في مقياس المنهجية"، ألقيت على طلبة جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب، د.ت، ص.23.

طويلا وذلك لكثرة المراجع فيه إذ قد يجد نفسه تائها في خضم ما فيها من آراء ونظريات يعجز عنها فكره. وفي مقابل ذلك فالموضوع الضيق يدفع الباحث إلى إدخال تفصيلات وتفريعات لا علاقة لها بموضوع البحث(أي حشو الموضوع).ناهيك عن أن هذه النوعية من البحوث قد تجعل الباحث مهددا بعدم إنجازها لافتقارها للمادة العلمية أو قلتها فيها[1].

إن الإحساس بالمشكلة يعتبر دافعا لاختيار الموضوع فشعور الباحث بالحيرة والغموض يولد المشكلة وحتى يكون الباحث موفقا في إختيار موضوع بحثه وجب عليه تفادي المواضيع التالية:

-**المواضيع التي يشتد حولها الخلاف:** فهي تكون مثيرة للجدل، والباحث فيها لا يكون موضوعيا للفصل فيها لكون الأدلة المعتمدة ليست بالقوة الكافية لتفصل في الأمر، ولكون البحث ليس مجرد عرض للمخالفين والمؤيدين فقط.

-**المواضيع العلمية المعقدة:** والتي تحتاج إلى كفاءة علمية صلبة فالمبتدئ يسعى لأن يتعلم فنون البحث العلمي وتقنياته، لذا عليه الابتعاد عن المواضيع الشائكة الصعبة التي تجهده فكريا وتضيع وقته المحدود.

-**المواضيع الخاملة[2]:** والتي لا تبدو ممتعة، كما تندر فيها المراجع والمصادر فيتوقف البحث ولا يتقدم مما يؤثر على صيرورة البحث وعلى نفسية الباحث.

-**المواضيع التي يصعب العثور على مادتها العلمية:** خاصة كون البحث يتم في فترة زمنية محدودة كالليسانس مثلا، فلا يجد الطالب حوله مراجع تعينه على إنجاز البحث.

-**المواضيع الواسعة جدا:** فلا يستطيع الباحث حصرها وتحديد مجال دراستها وهو ما يؤثر على الباحث فعليه أن يراعي إمكاناته العلمية.

-**المواضيع الضيقة جدا:** بعض العناوين لا تصلح كمذكرات بحث، فممكن أن تصلح كمقالات علمية فقط.

-**المواضيع الغامضة:** والتي يصعب فهمها واستيعابها، وبالتالي لا قدرة للباحث أن يوضحها للقارئ خصوصا إذا كان مستوى الباحث محدودا.

---

[1] جودية خليل، مرجع سابق، ص.20.

[2] عبد المجيد لخذاري، مرجع سابق، ص ص.23، 24.

-**المواضيع الميدانية:** والتي تتطلب جهدا إضافيا من الباحث[1] من خلال النزول إلى الميدان وتحديد

عينة الدراسة، وهو ما يأخذ وقتا وجهدا من زمن البحث ويتطلب كفاءة، إضافة إلى التعامل مع متغيرات البحث والحاجة إلى معارف أخرى مرتبطة بالإحصاء والتحليل وحسن إدارة الوقت والتعامل مع الغير وهي مكنات وملكات إضافية تستوجب على الباحث الإحاطة بها ليوظفها في بحثه.

* على الباحث أن يقوم بعزل الأفكار البعيدة عن موضوع البحث وتحديد الأبعاد الحقيقية للمشكلة المدروسة. والابتعاد عن التناقض والتضارب في الآراء داخل الإشكالية الواحدة .

***تجدر الإشارة إلى أنه** بالنسبة لمرحلة جمع المراجع والمصادر وكذلك مرحلة القراءة فإنها مراحل سابقة عن اختيار الموضوع وضبط العنوان ولاحقة له كذلك وهي مستمرة إلى آخر مراحل الكتابة العلمية.

ثالثا- ضبط عنوان البحث:

إن اختيار مشكلة بحث وضبطها في عنوان قد تكون من أصعب المهمات التي تواجه الباحث بمختلف مستوياته فاختيار نوع المشكلة هو الذي يحدد مسار البحث وحول هذا الموضوع يؤكد العديد من الكتاب والمؤلفين في مناهج البحث العلمي أن هذه المرحلة هي من أصعب المراحل التي يمر بها الباحث فقد كتب داروين Darwen:" إن تحديد المشكلات البحثية أصعب من إيجاد حلول لها". كما ورد عن (Robert Morton) قوله:" من العجيب أن تتصور كم من الوقت قضيت لأتبنى المشاكل التي تحتاج إلى بحث وتفسير، حينما أعود بذاكرتي إلى الوارد وبعد أن أتممت أبحاثي بنجاح أرى أن تحديد المشكلة البحثية قد كان أصعب بكثير من إيجاد الحلول لها... وهذا شيء عجيب..."[2].

لذلك فالبحث المكتبي في هذه المرحلة ضروري ليطلع الباحث من خلاله على ما كتبه غيره من كتب متخصصة وأطاريح ومذكرات ومقالات علمية منشورة. وهذا لجمع قدر معقول من المراجع كمرحلة أولى، ثم يستمر في البحث عن مراجع لمدة طويلة قد تصل إلى المراحل النهائية من البحث.

---

[1] عبد المجيد لخذاري ، مرجع سابق، ص.24.

[2] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص. ص76 ،77.

في هذا المقام ينصح الباحث حال إجراء البحث البيبلوغرافي الأولي بأن لا يركز على المراجع العامة التي تتناول الموضوع بصفة عارضة وثانوية، بل يتعين عليه التركيز على المراجع المتخصصة، والمقالات العلمية، والأطروحات والمذكرات، والمداخلات المقدمة في ملتقيات دولية ووطنية، كون أن الباحثين الذين قاموا بها طرحوا أفكارا عميقة ودقيقة ومحورية بشأن موضوع البحث لأنها تتم عن جهد جاد ومميز[1]. على عكس الكتب العامة التي تحمل أفكارا عامة تكاد أن تكون موحدة بين كل المراجع التي تتناول بالدراسة ذات الموضوع، فالاستعانة بالمراجع الخاصة والتزود بها يمكن الباحث من معالجة المسائل الفرعية ذات العلاقة بموضوعه، كما يمكنه من التحكم في حدود موضوعه وإبراز جوانبه الخفية، وكذا مقابلة الآراء المختلفة ليبدأ التحليل والمفاضلة والترجيح والاستنتاج.

يشترط في عنوان البحث أن يكون مختصرا، دالا وواضحا، وأن يكون محددا شاملا، وألا يكون في شكل علامة تعجب، وألا يكون العنوان مطلقا مرنا، وأن يتعلق بالاختصاص، وأن يتوفر الباحث استخدام المصطلحات القانونية اللازمة، كما يتعين من خلاله إبراز حدود ومجال الدراسة وكذا تحديد الفترة الزمنية للدراسة، وأن يكون العنوان مشوقا.

أ-تعريف عنوان البحث: يقصد به الفكرة أو الموضوع محل الدراسة ويشمل كل عناصر وأجزاء ومقدمات وتفاصيل البحث العلمي بصورة واضحة ودقيقة وشاملة، وهو مطلع وبداية لكل بحث مهما كانت طبيعته ونوعه. لذا ينبغي أن يكون جديدا مبتكرا لائقا بالموضوع، ومطابقا لأفكاره، فهو الذي يعطي الانطباع الأول في عبارة موجزة تدل بمضمونها على الدراسة المقصودة بها[2].

إن العنوان هو ما يحدد الإطار الرسمي للموضوع محل البحث ويجسد الفكرة الرئيسية العامة له ولهذا يجب يكون العنوان أكثر التصاقا بالموضوع من حيث الدلالة، فيشمل عناصره المحددة والمطلوبة للمعالجة في البحث[3].عادة ما يصاغ العنوان في صيغة تقريرية. وهو يتشكل من مجموعة مصطلحات ثابتة ومتغيرة عن مشكلة الموضوع ولكل بحث ثلاثة مفاتيح أساسية وهي: العنوان، الإشكالية والخطة وينبغي أن تكون منسجمة ومتناسقة مع بعضها.

---

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص. 70، 71.

[2] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص. ص. 32، 33.

[3] علي مراح، مرجع سابق، ص.77.

إن مهمة الباحث هي إتقان اختيار عنوان الموضوع لفظا وتحديد غرضه بتعبير واضح لا ليس فيه ولا غموض، ناهيك عن الدقة في تناول الأفكار وإتقان الصياغة والتعبير بأسلوب سلس وينصب على اختيار الألفاظ الدالة على المعنى مع المصطلحات المحددة لغرض الموضوع دون طول ممل أو إيجاز محل فتشمل عناصره المحددة والمطلوبة بالبحث والدارسة. إذ يحذر المتخصصون من إمكانية وقوع الباحث في متاعب وصعوبات نتيجة إهماله وعدم دقته في تحديد المصطلحات المستخدمة[1].

ب- أهمية ضبط عنوان البحث: إن عنوان البحث هو أول ما يصادف القارئ لهذا ينبغي أن يكون لائقا بمضمون البحث ومتناسب مع محتوياته، بحيث يعطي انطباعا وافيا عن ذلك المضمون. ولا يخفى عن الدراسيين أن تحديد وصياغة عنوان يتناسب ويستوعب مشكلة البحث يعتبر من أهم الصعوبات التي تواجهها الباحث. لهذا من الأفضل أن يتناقش الباحث مع مشرفه حول هذه المسألة للخروج بصياغة قانونية ولغوية سليمة للعنوان الذي يمثل عنصر الجذب الملفت للأنظار[2].

يمكن أن يستعين الباحث في ضبط عنوانه بما وجده في مرحلة البحث المكتبي الأولي حول موضوعه من مراجع ومحاضرات وأوراق بحثية، وتشريعات ونصوص قانونية معدلة، ومقالات منشورة في الانترنت، أو حتى مناقشات عبر وسائل الإعلام تمكنه من أخذ فكرة.

ج- شروط وخصائص العنوان[3]: يشترط في عنوان البحث ما يلي:

1- **الاختصار:** يجب أن يكون العنوان مختصرا وقصيرا كلما أمكن، فاستعمال العناوين الطويلة منتقد حتى في خطة البحث في الأبواب والفصول والمباحث.

2- **الوضوح:** يجب أن يتسم العنوان بالوضوح ولا ينبغي أن يكون غامضا ومبهما فيجب أن يكون مفهوما.

3- **الدلالة والشمولية:** يجب أن يكون العنوان جامعا لكافة أجزاء الموضوع وموحيا بكل العناصر الداخلة في الموضوع المراد إعداده.

---

[1] عقيل حسينى عقيل: " فلسفة مناهج البحث العلمي"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص. ص .29، 30.

[2] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص. ص. 94، 95.

[3] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص. ص. 75-80.

4- **الدقة والتحديد:** يجب أن يكون العنوان دقيقا في تركيبه ودلالاته لمضمون البحث الخاصة والكلية والجزئية والأساسية والثانوية. فالصياغة الدقيقة للعنوان هي التي تتحكم في حدود البحث وأجزائه وعناصره. فلا يجب أن يكون العنوان عاما، مطلقا ومرنا.

5- **ألا يكون العنوان في شكل سؤال:** لا يحق للباحث صياغة عنوانه في شكل سؤال.

6- **ألا يكون العنوان في شكل علامة تعجب:** لأنها يكون في غير موضعها وبالتالي ينتقد.

7- **أن يراعي الباحث في العنوان استخدام المصطلحات القانونية اللازمة:** يجب على الباحث استخدام المصطلحات القانونية المكرسة في النصوص الرسمية لدولته.

8- أن يتعلق موضوع البحث بالاختصاص وأن يتم تحديد الفترة الزمنية للنصوص المشمولة بالدراسة متى اقتضى الأمر ذلك.

9- **إبراز حدود ومجال الدراسة:** ذكر عبارة في التشريع الجزائري أو دراسة مقارنة.

10- أن يكون عنوان البحث مشوقا.

ملاحظة: يجب أن يبتعد الباحث وقت ضبط العنوان عن العناوين غير الدقيقة والتي من صورها: العناوين العامة (عقد البيع، عقد المقاولة، جريمة القتل). والعناوين غير المحددة النطاق مثلا: عنوان الحماية القانونية للبيئة، فمثل هذا العنوان لم يعد مقبولا في ظل تطور الحماية القانونية، لذلك الأجدر أن يصاغ العنوان بالشكل التالي: الحماية الجنائية للبيئة، الحماية الدستورية للبيئة. العناوين التي تخرج البحث من الإطار القانوني: كالجوانب الاجتماعية لجريمة تبيض الأموال، المشكلات الاقتصادية لعقد النقل...، كذلك: الشروحات لا تصلح أن تكون عنوان بحث كشرح قانون التجارة أو المبادئ العامة في قانون العقوبات. علاوة على العناوين الضيقة والعناوين على شكل أسئلة وكذا العناوين الشبيهة بالمقالات الصحفية[1].

الدرس الثاني: مرحلة جمع المصادر والمراجع

تأتي مرحلة البحث عن الوثائق بعد مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي وتسمى مرحلة البحث عن الوثائق وترتيبها باسم "**عملية التوثيق**" أو "**الببليوغرافيا**"، وتعتبر من أهم العمليات المتطلبة للقيام بأي بحث، وذلك بنقل المعلومات أو الاستشهاد ببعض الفقرات. ويقصد بالوثائق جميع المصادر

[1] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص- ص. 96-99.

والمراجع التي تحتوي على المعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع البحث، وهذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية. وهي موجودة عادة في المكتبات العامة ومكتبات الجامعة والمؤسسات والمصالح الحكومية والدولية والانترنيت.

أولا- تعريف الوثائق العلمية:

يطلق مصطلح الوثائق العلمية على جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المعلومات والحقائق والمعارف المكونة لموضوع البحث[1]، ومن ثمة تعتبر هذه الخطوة أولى الخطوات الميدانية الحقيقية في خطوات إعداد البحوث، لأنه يتوقف عليها نتائج الدراسة. وعلى قدر توفر المراجع وتنوعها من جهة واجتهاد الباحث في الاستفادة منها من جهة أخرى يكون النجاح للبحث، فكل دراسة هي امتداد لسلسلة من الدراسات السابقة تنطلق منها لتصل إلى نتائج جديدة. وعلى الباحث أن يراعي في هذه المرحلة ما يلي:

- الاعتماد على المصادر الرصينة (معاجم، موسوعات، كتب، رسائل وأطروحات، مجلات علمية محكمة، استبيانات إحصائية من مراكز بحثية...)، والابتعاد عن المصادر الثانوية والضعيفة (الإنترنت، مجلات غير محكمة، مقالات الصحف، ومقابلات شخصية غير موثقة).

-يجب على الباحث أن يكون موضوعياً في جمع المصادر، بمعنى عدم اختيار المصادر التي تخدم فكرته وآراءه الذاتية فقط، بل عليه البحث عن المعلومة الصحيحة في جميع المصادر.

-ضرورة اختيار آخر ما صدر من الكتب، لأن في بعض الحالات قد يغير الباحث أو المفكر بعض آرائه وأفكاره في كتب صدرت له مؤخراً.

-على الباحث قراءة المصادر بنحوٍ سريع وأولي لتحديد ما يحتاجه منها.

-الاستعانة بالمراجع بلغات أجنبية[2].

-حصر المراجع العامة ثم الخاصة بأنواعها: الكتب المتخصصة والأكثر تخصصا والرسائل والمقالات والتعليقات، ذلك أن البدء بالعام ثم الخاص يعطي فكرة واضحة عن الموضوع ثم تأتي الدراسات المتخصصة للتعمق والتفصيل أكثر.

---

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص. 55.

[2] كمال آيت منصور، رابح طاهير:"منهجية إعداد بحث علمي"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص. 25.

-يجب على الباحث أن يجمع أحدث المصادر والمراجع التي تتصل بموضوع بحثه بكميات متوسطة، ذلك أن المصادر القليلة لا تكفي لإنجاز بحث ناجح كما أن العدد الكبير للمراجع تجعل الباحث يضيع في قراءة تفصيلات كثيرة تحتاج بلورتها إلى سنوات[1].

- يجب على الباحث الاعتماد في جمع المصادر على النوعية وليس الكمية.

- يجب أن يكون الباحث أن يكون حذرا في التعامل مع المراجع من الإنترنت، وذلك لأن هذه الأخيرة ليست مكتبة علمية فهي فضاء متعدد ومتجدد باستمرار وفي توسيع دائم مع احتمال وجود بعض المخاطر في نقل المعلومات كالسرعة العلمية[2]إذ يتعين على الباحث ألا يستخدم بكثرة المواد المستعملة والمعروضة على أنها واردة من مصدر لا جدل فيه بل يجب التحقق دائما منها. وإن كانت الإنترنت أداة غير عادية من حيث التنوع وكمية المعلومات الموجودة هناك إلا أنه لاستخدامها بحكمة يجب إتباع ما يلي:

1- توثيق المواقع الراسخة والمعتمدة والرسمية والمرتبطة بالمنظمات المعترف بها والموثوقة وتجنب المواقع غير المؤكدة والتي يصعب تحديدها أو المواقع سريعة الزوال.

2- قبل منح المصداقية للمعلومات الموجودة على الإنترنت يجب تحديد مؤلفها وقيمتها وتجنب المعلومات الموجودة في المدونات والموقع الشخصية[3] .

3- يجب الانتباه إلى توثيق تاريخ زيادة على الموقع وساعاته مع العنوان الدقيق للوثيقة من أجل الرجوع إلى خدمة الأرشفة الخاصة بصفحة الّإنترنت المنقول عنها[4].

-ولحسن الاستفادة من المصادر والمراجع ينبغي الاطلاع أولا على المصادر لأنها الأساس، والاطلاع عليها يغني عن الوقوع في الأخطاء التي قد يقع فيها أي شارح ينقل المعلومة بشكل خطأ، لذا فالحرص على معرفة الآراء والأحكام من منابعها الأولى يكون بالاطلاع على المصادر أولا كما يتعلق الأمر بالأمانة العلمية للباحث[5].كما ينصح بقراءة المراجع الحديثة جدا للوقوف على التطورات الأخيرة للموضوع، لكن هذا لا يعني إمكانية الاستغناء عن المراجع القديمة التي تهدف إلى تأصيل

[1] وردة خلاف، مرجع سابق، ص46.

[2] Michel Beaud: « l'art de la thèse », la découverte ,paris,2006,p87.

[3] Ibid, p88.

[4] Ibid, p89.

[5] وردة خلاف، المرجع السابق، ص46.

الاتجاهات الفقهية القائمة، أو كان للمرجع القديم قيمة علمية كبيرة ما تزال قائمة. ولحسن الاستفادة من المصادر والمراجع يستحسن أن يراعى التوازن بين المراجع العربية والأجنبية وهذا يتطلب دقة الترجمة للنصوص الأجنبية من أجل استيعاب محتوى الوثائق الأجنبية لذلك يلجأ الباحث إلى الاستعانة بمترجم مقابل أجر في حالة جهله للغة الأجنبية.

تجدر الإشارة إلى وجود 03 أنواع من الترجمة هي: الترجمة الحرفية، الترجمة الضمنية والترجمة المثلى: وهي تجمع بين الطريقتين الأول والثانية، والجمع بينهما طبقا لمهارة المترجم يعني تقديم ترجمة صحيحة وكاملة.

ثانيا- أنواع الوثائق العلمية:

كثيرا ما يقع التباس بين مصطلحي المرجع والمصدر، مما يستوجب التمييز والتفرقة بين المصطلحين. إذ يمكننا التفرقة بين ما هو مصدر وما هو مرجع استنادا إلى معيارين:

1-المعيار التاريخي بالنظر إلى تاريخ الوثيقة العلمية وسبق تأليفها وعدم استنادها إلى أسانيد وإحالات علمية و2-المعيار العلمي أو الموضوعي وهو المعيار الأهم بالنظر إلى الارتباط العلمي للوثيقة العلمية بموضوع البحث، مداه وقيمته وأوجه الاستفادة منها في إعداد البحث من خلال قيمة المعلومات التي تحويها من الأفكار والآراء الجيدة التي يتناولها[1]. مع ملاحظة أن هذه التفرقة تظل أمر نسبي.

أ- الوثائق الأولية والأصلية والمباشرة (المصادر): هي تلك الوثائق المباشرة التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، دون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، حيث يطلق البعض على هذا النوع من الوثائق اصطلاح (المصادر*les sources*) وأنواع الوثائق الأولية والأصلية والمباشرة في العلوم القانونية هي:

-القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

-التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة: تعد النصوص القانونية التي تحكم موضوع البحث أولى المصادر التي يرجع إليها الباحث، لأنه لا يعقل أن يرجع الباحث إلى المؤلفات الفقهية ويتناولها بالنقد والتحليل، أو أحكام القضاء ليناقشها ويعلق عليها، إلا بعد الإطلاع على النصوص

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص. 135.

القانونية المنظمة لموضوع بحثه، إذ يقوم الباحث بتجميع النصوص القانونية المتعلقة ببحثه، ولا يكتفي بمجرد النصوص العامة، ويجب عليه أن يكون مدركا لأبعاد وحدود النصوص التشريعية المتعلقة ببحثه ومتابعا لتعديلاتها[1].

-الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية[2]: يرجع الباحث القانوني إلى الاجتهادات القضائية في العديد من القضايا التي يطرحها للتحليل القانوني والتأصيل الفقهي، حيث يعمد إلى إبراز رأي القضاء بالتأييد أو الاعتراض أو الانتقاد الموضوعي أو التعليق عليها كيفما كانت الجهة الصادرة عنه، وتضفي الأحكام القضائية على الدراسات القانونية لمسة واقعية، حيث ينتقل الباحث من مجرد عرض الأفكار النظرية، إلى الجانب العملي التطبيقي الذي تختص به المحاكم، هذه الأخيرة التي تفعل النصوص القانونية وتنقلها من حالة الجمود إلى حالة الحركة مع إبراز دعائمها في تعليل الحكم.

-المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية والإحصائيات الرسمية، محاضر ومقررات وتوصيات المؤسسات العامة كالمؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية.

-الاتفاقيات والمعاهدات الدولية العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف أو الثنائية المصادق عليها رسميا.

-المؤتمرات الوطنية والدولية. وكذا الشهادات والمراسلات الرسمية.

-نتائج وتقارير التحقيقات والمقابلات الشخصية، وسبر الآراء.

-الإحصائيات الرسمية.

-القواميس، المعاجم والموسوعات العلمية.

ب- الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة (الوثائق الثانوية أو المراجع): وهي الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات والمعارف العلمية عن الموضوع محل البحث من مصادر

[1] جودية خليل، مرجع سابق، ص.28.

[2] نفس المرجع، ص.33.

ووثائق أخرى أولية، حيث يرى البعض بأن الوثائق العلمية غير المباشرة أو الثانوية هي التي يجوز أن يطلق عليها اصطلاح (المراجع *les références*)[1].ومن أمثلتها في ميدان العلوم القانونية:

-الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة: فبعد تحديد النصوص القانونية المنظمة للموضوع ينتقل الباحث إلى زاوية أخرى، حيث يبدأ البحث في مراجع التفسير أي في المراجع الفقهية التي تشمل آراء الفقهاء وشروحهم المتعلقة بنصوص القانون، أو تعليقاتهم على أحكام القضاء، وتمثل مؤلفات الفقه المصدر الأهم للبحث القانوني، نظرا للطبيعة الخاصة للدراسات الفقهية التي تجمع بين الناحية النظرية والناحية العلمية[2].

-الأبحاث الجامعية (أطاريح، رسائل، مذكرات): تعد الأبحاث الجامعية من أفضل المؤلفات التي يعتمد عليها الباحث، كونها تمثل جهدا متواصلا لعدة سنوات وتحت إشراف أستاذ مختص، مما يجعلها من أهم المراجع في البحث القانوني، خاصة وأن هذه الرسائل ترشد الباحث إلى العديد من المؤلفات في موضوع بحثه[3].

-المقالات العلمية المتخصصة: يكتسب المقال الوصف العلمي إذا كان منشورا في إحدى الدوريات أو المجلات العلمية المتخصصة، كتلك التي تصدرها الجامعات والكليات ومعاهد ومراكز البحث العلمي، ويعتبر المقال المنشور في دورية علمية على جانب كبير من الأهمية، لأنه يصدر عادة عن أشخاص قطعوا شوطا في البحث العلمي، فضلا عن أن هذه الدوريات لا تقبل النشر فيها إلا المقالات التي تم تحكيمها وأجيزت للنشر من قبل لجنة من الأساتذة المحكمين في مجال التخصص[4].

-الموسوعات والقواميس المتعلقة بالعلوم القانونية.

-أعمال المؤتمرات والملتقيات الدولية والوطنية.

-المواقع الالكترونية الرسمية.

---

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص.59.

[2] جودية خليل، مرجع سابق، ص.28.

[3] نفس المرجع، ص.ص.30.29.

[4] جودية خليل، مرجع سابق، ص.ص.31.30.

ثالثا- أماكن تواجد الوثائق العلمية ووسائل الحصول عليها:

أ- أماكن تواجد الوثائق العلمية: يمكن للباحث أن يستعين في الحصول على المراجع عن طريق المكتبات الجامعية، أو العامة أو التابعة لجهة معينة، أو المعارض الكبرى للاطلاع على أسماء الكتب التي يمكن أن تخدمه في بحثه. وكذا بالمكتبات الخاصة التي تبيع الكتب. ويكون هذا على المستوى الوطني أو حتى الدولي. أو في الإنترنت.

ب-وسائل الحصول على الوثائق العلمية: يمكن للباحث الحصول على الوثائق العلمية بطرق عديدة مثل: الشراء، التصوير، الإعارة والتلخيص.

وتعتبر قلة المصادر والمراجع أو عدم تنوعها من العيوب التي تؤخذ على البحث، وتعد تقصيرا من الباحث إذا لم يحصل عليها لاسيما إذا كانت هذه المراجع متوفرة، خاصة مع اكتشاف الانترنت وسهولة الحصول على المراجع بتحميلها أو حتى شرائها من المواقع.

الجدير بالذكر أن: مرحلة جمع المراجع والمصادر والقراءة كما سنرى هي مراحل تبدأ من بداية مرحلة التحضير والاستعداد، وتنتهي مع المراحل النهائية للبحث فمن الناحية العملية هي لا تنتهي بالانتقال إلى الخطوات التي تليها.

الدرس الثالث: مرحلة القراءة والتفكير

تعني القراءة عمليات الاطلاع والفهم لكافة الأفكار الحقائق التي تتصل بالموضوع تجعل الباحث مسيطر عليه، متعمقا في فهمه ومستوعبا لكل الحقائق وقادر على الاستنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات منها[1]. وتأتي مرحلة القراءة والتفكير مباشرة بعد مرحلة حصر وجمع الوثائق العلمية (وثائق تقليدية وورقية أو الكترونية) وحتى يتسنى للباحث الاستفادة من هذه الوثائق واستيعاب ما جاء فيها؛ وجب أولا معرفة أهداف مرحلة القراءة وكذا شروطها، بالإضافة إلى أنواع القراءة المختلفة. ويمكن دراسة هذه المرحلة من ناحية نظرية وأخرى تطبيقية.

أولا- مرحلة القراءة والتفكير من الناحية النظرية: مرحلة القراءة والتفكير هي عمليات الاطلاع والفهم والتحليل لكافة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلق وتتصل بالموضوع محل الدراسة؛ حتى تنشأ وتولد في عقل وذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع.

[1] ماثيو جيدير، مرجع سابق، ص.42.

أ-أهداف القراءة: تستهدف عملية القراءة والتفكير تحقيق الأهداف التالية[1]:

-التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على جل جوانبه.

-اكتساب نظام تحليلي متخصص وقوي حول موضوع البحث واكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق والأفكار التي تؤدي إلى التأمل والتحليل.

-اكتساب أسلوب علمي قوي يمكن الطالب من إعداد بحثه.

-تستهدف عملية القراءة الواسعة والتفكير السليم اكتساب أسلوب عملي قوي من طرف الباحث يساعده في إعداد بحثه.

- تُكسب الباحث ثروة لغوية فنية متخصصة تمكنه من صياغة البحث بلغة سليمة وقوية[2].

-تكتسب القراءة الباحث القدرة المنطقية والعملية والمنهجية في إعداد خطة الموضوع بشكل جيد.
-تدعم القراءة الناجحة مبدأ الشجاعة الأدبية للباحث وتقوي شخصيته في البحث.

ب- شروط القراءة: من خلال القراءة يتمكن الباحث من بناء الأساس الذي سوف ينجز من خلاله بحثه **و**حتى يتحقق هذا الهدف وجب عليه الالتزام بمجموعة من الشروط والقواعد وهي[3]:

-يجب أن تكون القراءة شاملة لكل أنواع الوثائق التي جمعت في مرحلة جمع الوثائق.

-يجب أن يكون القارئ ذكيا وقادرا على تقييم قيمة الوثائق **(**مصادر ومراجع**)** حتى يكسب عملية القراءة والتفكير مقومات الرشادة والفاعلية. فمن شروط القراءة الذكاء والقدرة على تقسيم للوثائق والابتعاد عن القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية وأن تكون منظمة ومترتبة وليست عشوائية أو ارتجالية[4].

-يجب الانتباه والتركيز في القراءة، وفي فهم ما يقرأ فهما تاما وواضحا.

---

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص. 62.

[2] نفس المرجع، ص.63 وما بعدها.

[3] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص. 66 وما بعدها.

[4] ماثيو جيدير، مرجع سابق، ص.44.

-يجب أن تتم عملية القراءة بشكل مرتب ومنظم ولا يكون ارتجاليا أو عشوائيا: إذ يجب أن تكون القراءة منظمة فيبدأ الباحث بالمراجع العامة ثم المتخصصة، ومن الأحدث إلى الأقدم خاصة إذا كانت الموضوع محل الدراسة قد طرأت عليه تعديلات قانونية تعالجها مراجع حديثة.

-يجب اختيار الأوقات المناسبة للقراءة الناجحة والرشيدة، خاصة ساعات الصباح وساعات ما بعد الراحة، حيث يكون العقل أكثر استعدادا وتقبلا للقراءة والفهم والاستيعاب والتحصيل. وأن يختار مكان هادئ للقراءة حتى يتمكن من الاستيعاب والتفكير.

-يجب أن يقرأ الباحث الوثائق قراءة صحيحة وتكون لديه القدرة على الفهم والنقد[1].

هذا فيما يتعلق بمرحلة القراءة والتفكير من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية التطبيقية، فإن عملية القراءة والتفكير في البحوث القانونية ترتبط وبشكل رئيسي بنوعية المصادر والمراجع التي تم تحصيلها حول موضوع الدراسة.

ثانيا- مرحلة القراءة والتفكير من الناحية العملية التطبيقية:

تقتضي البحوث في مجال العلوم القانونية الانطلاق بشكل رئيسي من النصوص القانونية باعتبارها المصدر الأولي للمعلومة، إلى جانب المصادر الأخرى على غرار الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية والمواثيق القانونية الوطنية والدولية، الاتفاقيات والمعاهدات المصادق عليها رسميا. وبعدما يُتم الطالب الباحث التعامل مع المصادر بأنواعها؛ تبدأ عملية البحث في مراجع التطبيق والتفسير على غرار المراجع القضائية التي تهتم بنشر قرارات المحاكم، المراجع الفقهية، وكذا الدراسات والأبحاث بأنواعها[2].

إذن فعملية القراءة والتفكير ترتكز أساسا على فكرة التنظيم والترتيب للوثائق العلمية التي تم جمعها وتحصيلها، بحيث يكون التعامل مع هذه الوثائق حسب درجة أهميتها من المصدر إلى المرجع؛ وبالنسبة للمصدر نبدأ أولا بالنصوص القانونية الوطنية، ثم ما يقابلها من نصوص في القوانين المقارنة، وكذا نصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبعد جمع النصوص القانونية يبدأ

[1] حورية سويقي: "الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي"، دار هومة، الجزائر، د.ط، ص.100.
[2] صالح طليس، مرجع سابق، ص.159.

الباحث بترتيب وتصنيف المراجع القضائية ذات الصلة بموضوع البحث وقراءتها وتصنيفها أيضا، ليتم بعدها تصنيف وترتيب المراجع بما فيها من كتب وموسوعات ورسائل وأطروحات ومقالات...

وفي حالة تعدد المراجع والمصادر ذات الصلة بالموضوع وربما ضيق الوقت الذي عادة ما يواجهه الطلبة في مرحلة إعداد بحوثهم؛ يمكن للطالب في هذه الحالة التوجه مباشرة إلى المراجع الخاصة والمهمة وذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث (مثل دراسة علمية حديثة، مقال أو تعليق)[1]

أ- أنواع القراءة: تعتبر القراءة العلمية أساس البحث العلمي الجيد لأنها تعود الباحث على المنهجية الجيدة وتساعده في تحصيل المعلومات والأفكار والتحليل والتقييم والشجاعة الأدبية، وبالتالي إبراز شخصية الباحث، وهناك العديد من أنواع القراءة وأبرزها: القراءة الاستطلاعية السريعة الكاشفة، القراءة العادية والقراءة العميقة والمركزة [2] إلى جانب القراءة الأفقية والعمودية الرأسية.

1-القراءة السريعة الكاشفة: وهي القراءة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع على الفهاريس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة[3]، كما تشمل الإطلاع على مقدمات بعض فصول وعناوين المصادر والمراجع لمعرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة. وتشمل القراءة المعنونة: قراءة العناوين للمصادر والمراجع. القراءة الفهرسية: قراءة الفهارس ليتأكد هل العنوان يعكس ما تم تناوله أم لا.

2- القراءة العادية: وهي تلك القراءة التي تتركز حول الموضوعات التي اكتشفت بواسطة القراءة السريعة[4]. يقوم بها الباحث بشكل هادئ لاستخلاص النتائج والأفكار والمعلومات وتدوينها. ويطلق عليها بالقراءة التمهيدية لأنها مطالعة عامة وشاملة للمادة العلمية الموجودة في المصادر والمراجع التي تم الاستقرار عليها من خلال القراءة الأولية غير أن صلب البحث قد يكون سطحيا أو غير ذي قيمة.

3-القراءة العميقة والمركزة: وهي القراءة التي تنصب وتتركز حول بعض الوثائق والمصادر والمراجع دون البعض الآخر لما لها من أهمية وصلة مباشرة الموضوع، وتمكن القراءة المركزة الباحث من

---

[1] صالح طليس، مرجع سابق، ص.162.

[2] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص. ص. 69، 70.

[3] عبد المجيد لخذاري: "تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد13 ،2020، ص.55.

[4] عبد المجيد لخذاري، مرجع سابق، ص.55.

التعرف على إطار المشكلة ذاتها، وآراء الآخرين حولها والمناهج العلمية التي استخدموها، وتتطلب هذه القراءة صرامة والتزاما أكثر من غيرها من القراءات الأخرى[1]. فالقراءة المعمقة تعني أن القراءة تكون عميقة أو مستوعبة لأنها تكون متأنية ودقيقة للموضوعات التي يرى الباحث أنها مفيدة لبحثه فيعيد قراءة بعض الأفكار المعلومات والتركيز عليها أكثر من غيرها[2].

4-القراءة الأفقية المستوية: يقرأ الباحث المصادر والمراجع في الموضوعات المتجاورة في القانون والتي أتيحت له قراءتها قراءة متأنية ومتبصرة، فيقرأ الكتب التي تهمه بصورة مباشرة وغير مباشرة بمعرفة نطاق الموضوع معرفة شاملة، فهناك دائما ارتباط بين الموضوعات مهما بلغت خصوصية وطبيعة موضوع البحث وهذه القراءة هي قراءة عامة. القراءة الأفقية تعني قراءة الموضوعات المتقاربة في مرجع واحد للإحاطة أكثر بالموضوع وتبين حدوده.

5-القراءة العمودية (الرأسية): أي أن يقرأ الباحث موضوعه الخاص والمتميز والمحدد بكل كتاب على حدى، بحيث يقرأ صفحات محدودة متعلقة بعنصر أو جانب من موضوعه في مرجع ثم يستأنف قراءته في مرجع ثان، وهذا لاستيعاب المشكلات المطروحة في جانب واحد من جوانب البحث وهكذا[3].فالقراءة العمودية هي قراءة الموضوع الواحد في كل المصادر والمراجع.

وفي هذا المقام يجدر بالباحث القراءة في دوائر المعارف العامة ثم المتخصصة والإطلاع على الموضوع القانوني في المصادر التشريعية والقضائية والقراءة في كتب الفقه والتركيز على مؤلفات الحديثة واعتماد الطبعة الجديدة للكتاب الواحد.

ب-أهمية مرحلة القراءة: لمرحلة القراءة أهمية كبرى وعلاقة وطيدة بكافة مراحل البحث العلمي السابقة لها وكذا اللاحقة عليها. فإذا كان اختيار موضوع البحث هو أول خطوة من خطوات البحث العلمي فإن هذه الخطوة كذلك تسبقها قراءة موضوعات في تخصص الباحث من أجل اختيار موضوعه بدقة وتليها كذلك. كما أن مرحلة جمع الوثائق لصيقة بمرحلة القراءة.أما المراحل اللاحقة الأخرى كالتقسيم والتبويب وضبط الإشكالية وتخرين المعلومات لا يتصور أن تكون دون أن تسبقها قراءة دقيقة ومركزة للوثائق المتعلقة بالموضوع. إذن فعلاقة القراءة بمراحل البحث العلمي علاقة وطيدة

---

[1] عبد المجيد لخذاري، مرجع سابق، ص. 56.

[2] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص- ص. 140-142

[3] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص.95.

وقوية حيث أنها تعتبر حلقة الوصل بين جميع مراحل البحث العلمي وهي مرحلة جوهرية لا يمكن الاستغناء عليها.

مما سبق يمكن القول أن نجاح مرحلة القراءة والتفكير يتوقف وبشكل أساسي على مدى ترتيب وتنظيم الوثائق العلمية من مصادر ومراجع وتصنيفها من الأهم إلى المهم، كما يتوقف أيضا على مدى حضور ذهن وتركيز الطالب أثناء عملية القراءة.

الدرس الرابع: مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع (إعداد الخطة)

تأتي مرحلة تقسيم البحث وتبويبه بعد مرحلة القراءة والتفكير مباشرة، حيث تتضح الأفكار الأساسية في ذهن الباحث وكذا الأفكار الجزئية والفرعية، فيقوم الباحث عمليا بعملية فرز وتقسيم للأفكار التي توصل إليها، حيث يقسم تلك الأفكار إلى مجموعات حسب أسس ومعايير علمية ومنطقية، ثم يحاول إعطاء عناوين لتلك المجموعات، ومن ثم وضع كل مجموعة في القالب المنهجي المناسب لها (أبواب، فصول، مباحث، مطالب، ...).ونظرا لتوقف نجاح مرحلة تقسيم وتبويب موضوع البحث على مرحلة القراءة والتفكير، وجب على الباحث أن يستحضر ذهنه وأن تكون قراءته للوثائق ذات الصلة بموضوع بحثه قراءة واعية متأنية ومركزة.

أولا- مضمون تقسيم وتبويب البحث إعداد الخطة:

يقصد بتقسيم وتبويب موضوع البحث؛ تحديد المشكلة أو الفكرة الأساسية والكلية للموضوع تحديدا جامعا مانعا وواضحا، وإعطائها عنوانا رئيسيا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث والقيام بتفتيت وتقسيم وترتيب الفكرة الأساسية في مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية وخاصة، ثم تقسيم الأفكار الفرعية والجزئية إلى موضوعات أقل فرعية وجزئية وخصوصية[1] ... الخ، وذلك كله على أسس ومعايير منطقية وعلمية منهجية دقيقة وواضحة، بحيث يشكل التبويب هيكلة وبناء البحث الكامل ثم إعطاء عناوين لهذه الأفكار الجزئية والفرعية ضمن قوالب وصور منهجية معلومة (فصول، مباحث، مطالب، فروع ...). وكلمة تبويب متأتية من باب.

[1] عمار عوابدي، مرجع سابق، ص. ص.74.73.

وبالتالي فالمقصود بمصطلح الخطة أنها تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، وهي التي تعطي الصورة عن العمل، فتؤلف فهرسا للأفكار التي ستعالج. كما تعتبر واجهة البناء الفكري بموضوع البحث[1] لذا فإن الخطة تحتاج إلى اهتمام كبير من الباحث لإعدادها.

وعادة ما يتم إعداد خطة أولية للبحث بالتزامن مع خطوة جمع المراجع والمصادر، لأن الباحث يقوم باستطلاعات خاطفة فيها لتكوين تصور عام الموضوع، بغية وضع مخطط عمل لبحثه لتحديد إطار سير عمله. ولكن هذا الموضوع يظل عرضة للتعديلات التي تقتضيها المستجدات نتيجة تقدم قراءته في الموضوع[2]ومراعاة ملاحظات المشرف كذلك. فالخطة عمل تقني وجهد فكري بواسطتها يتمكن الباحث من السيطرة على أبعاد الموضوع فهي تهدف إلى ترتيب الأفكار والمعلومات المحصلة بصفة منظمة ومتسلسلة ومترابطة[3].; ينبغي على الباحث استخدام مصطلحات أساسية لإنشاء عناوين فرعية تحدد كل قسم من بحثه بشكل فريد[4].

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التفكير في وضع الخطة يسبقه صياغة الإشكالية التي تنبثق عما يثيره موضوع البحث من مشكلات تحتاج إلى بحث ودراسة، ومن ثم تستخرج الأفكار المتتابعة التي تبين أجزاء الخطة الرئيسة ثم تقتسم داخليا حسب تفريعاتها.إذن فالخطة هي تنظيم لأفكار الباحث.

***ملاحظة:** تعد الإشكالية المدخل الذي يحدد مسار تناول موضوع البحث للوصول إلى نتائج تكون كأجوبة لها، فهي المنظور الذي ينظر منه الباحث للمشكل المطروح، وهي أساس ومنطلق كل بحث، فالإشكالية تعطي الشرعية العلمية للموضوع وتمثل نهاية اختياره[5]. كما أن بناء الإشكالية يكون بالانتقال من العام إلى الخاص ويتطلب التنظيم والربط وتكون صياغتها بأسلوب تحريري يعبر عن وجود مشكلة ويمكن صياغة الإشكالية بطرق مختلفة وأهمها: أ – صيغة الإقرار: إذ تصاغ مشكلة البحث على شكل جملة أو عبارة كان نقول "الرضا الوظيفي والكفاية الإنتاجية "، حيث تبدو على شكل عنوان يقوم بالربط بين المتغيرات وبشكل محايد دون التدخل في مستوى ونسبة تأثير أي منهما على

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص.74.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[3] علي مراح، مرجع سابق، ص.75.

[4] Kate L.Turabian -A: « Manuel for writers of Research papers, theses, and dissertations»,7 th edition. The university of Chicago press.2007,p72.

[5] أنظر: عبد الكريم بوحفص:" دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، دط، ص. 36.

الآخر، إلا أن هذه الصيغة تحمل في طياتها وجود علاقة بين الرضا الوظيفي والكفاية الإنتاجية لكن ما مدى هذه العلاقة وشكلها ونسبة تأثيرها؟[1]

ب –صيغة السؤال المباشر: وهي صيغة استفهامية مباشرة على شكل سؤال تتطلب من الباحث الإجابة عليها وبأسلوب علمي كان نقول: ما العلاقة بين الرضا الوظيفي والكفاية الإنتاجية ؟

ثانيا–أهمية مرحلة تقسيم الموضوع والخطة:

إن وضع خطة للبحث يعد من المسائل المعقدة التي يواجهها الباحث لأنها تعتبر الطريق الذي يسير عليه في كتابة البحث، وكما قيل العمل بلا نظام كالسير في الظلام. فالخطة هي الخريطة أو الدليل الوصفي للبحث، وهي التي ستحدد أهم الخطوات التي سيلجأ إليها الباحث وأهم المصادر والمراجع التي سيرجع إليها والوقت والجهد الذي سيبذله لإكمال بحثه. ويمكن إجمال أهمية خطة البحث فيما يلي:

– إبراز شخصية الباحث؛ فالخطة هي ترجمة لأفكار الباحث وفهمه الخاص لموضوعه، ومن خلالها يمكن الحكم من خلالها على تحكمه في موضوعه ومستوى الجهد المبذول لإنجاز بحثه (من خلال اطلاعه على كل ماله علاقة بموضوع بحثه) خاصة إذا كانت هذه الخطة تتصف بالجدة والابتكار.

–تمكين الباحث من السيطرة على موضوع بحثه من خلال تحديد كل العناصر التي تخدمه من دون إغفال أو إهمال أي عنصر.

– تمكن الباحث من عرض كل الأفكار والمعلومات المتعلقة بموضوعه بشكل متسلسل ومنظم.
وبالتالي إعطاء صورة للقارئ على مدى إلمام الباحث بكل جوانب موضوعه، ومن ثم على قدرته على التوصل إلى إجابة شاملة ومقنعة لإشكاليته.

ثالثا– أساسيات وضوابط إعداد خطة البحث:

لا توجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات البحث لأن مرد ذلك تتحكم فيه طبيعة الموضوع وحجمه ومستواه لكن هناك بعض المعايير والشروط والضوابط الواجب توافرها، إذ هناك أربع معايير أساسية

[1] أنظر في ذلك: مريم مبروك ولويزة بهاز، مرجع سابق ، ص. 58.

تتجسد من خلال الشروط وهي:المعيار العلمي(المصطلحات المستخدمة)، المعيار المنهجي (التقسيمات والتوازن العددي)، المعيار المنطقي، معيار المرونة(قابلية الإضافة والحذف).

أما الضوابط والقواعد والشروط التي يجب احترامها والتقيد بها عند وضع خطة البحث فتشمل:

1-احتواء الخطة على كل العناوين والعناصر التي تخدم الموضوع، لذا يجب التأني قبل وضعها إلى حين الإطلاع على كل المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

2-إن شرط التأني في وضع خطة البحث لا يعني أن تكون الخطة الموضوعة في البداية هي الخطة النهائية للبحث، ففي غالب الأحيان تكون خطة مبدئية تطرأ عليها تعديلات، قد تنتج مثلا عن ظهور آراء جديدة أو مراجع جديدة أو تصور جديد للموضوع معيار المرونة.

3-أن تكون التقسيمات موحدة وثنائية: تكون التقسيمات الرئيسية موحدة(أبواب، فصول ومباحث) وأن تكون ثنائية فلا يمكن أن يتكون البحث من فصل واحد، إنما يقسم إلى فصلين أو أكثر وكل فصل إلى مبحثين أو أكثر وهكذا دواليك. فمن شروط الخطة التناسق في الحجم من حيث عدد الصفحات والتناسق في الأفكار[1].

4- تناسب التقسيمات وتوازنها: التناسب من حيث الحجم أي لا يتجاوز تقسيم ضعف مماثله من حيث تقسيماته الجزئية وحجم المعلومات (في عدد الصفحات مثلا).وتظل المسألة نسبية تمليها المعلومات وطبيعة الموضوع. وفي كل الأحوال يجب أن تستند التقسيمات إلى ما يبررها موضوعيا. كما يجب أن تكون التقسيمات مناسبة لطول البحث.أما التوازن فهو من الناحية الشكلية والعددية كما سبق القول وكل إخلال بذلك يجب تبريره (توازن شكلي)، فالباحث كالمهندس المعماري والبحث كالبناء لا يجب أن يكون هناك فرق واضح بين طابق وآخر. هناك اختلاف في هذه المسألة بين المدرسة اللاتنية (دكتوراه مثلا ببابين) والمدرسة الأنجلو سكسونية (دكتوراه مثلا 4 بفصول دون أبواب). وعليه لابد من احترام شرط التوازن في إعداد الخطة سواء كان هذا التوازن شكليا (عدد المباحث أو المطالب أو ...) أو كان التوازن موضوعيا (التقارب في محتوى الصفحات) ومهما يكن فالمقصود بالتوازن هنا هو التوازن النسبي وليس التوازن المطلق.

[1] كلثوم بوخروبة: "محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة"، ألقيت على طلبة ماستر02، تخصص البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، 2022، ص.23.

5- تناسق وترابط بين العناوين الرئيسية مع بعضها والعنوان العام الذي تنبثق عنه، إذ يجب ضبط العناوين بحيث تكون دالة ودقيقة ومتسلسلة. مع محاولة اجتناب العناوين المركبة قدر الإمكان.

6-ضرورة ربط الخطة بالعنوان الرئيس للبحث وربطه بالإشكالية المطروحة(كما سبق التوضيح). فالإشكالية والعنوان والخطة يجب أن تكون وفقا نسق واحد لأنها تشكل ثلاثية البحث العلمي. فهي علاقة تكاملية بشكل مترابط ومتناسق يؤثر على جودة البحث. يمكن تسمية العلاقة بين العنوان الإشكالية والخطة بعلاقة هرمية لكونها تشبه بمثلث هرمي متساوي الأضلاع.

7-ضرورة مراعاة الترابط والتسلسل المنطقي في تنظيم عرض أفكار البحث والتقسيمات المختلفة، فلا يصح الحديث في مجال ثم الانتقال إلى آخر بعيد عنه كذلك مثلا لا يجوز التحدث عن اختصاصات هيئة معينة ثم الرجوع إلى تشكيلتها (التسلسل المنطقي لمفردات الخطة). كذلك لا يمكن أن نضع عنوان الفصل: مفهوم ... ثم نضع في المبحث ماهية ... المنطق يقتضي أن الماهية تشمل المفهوم والمفهوم يشمل التعريف.

8-تجنب التكرار فمن الضروري التجديد في كيفية تناول مواضيع البحوث، وتجنب تكرار الطرح الذي يؤدي إلى وصف البحث بعدم الجدة والابتكار مما يقلل من قيمته. وكذا ضرورة تفادي إعادة طرح عناوين الخطة الرئيسية في العناوين الفرعية.

9-الانتقال من العام إلى الخاص ومن الكل إلى الجزء. وكذا محاولة اجتناب الفصل التمهيدي لتجنب حشو المعلومات. يمكن الإشارة هنا إلى أنه ربما يكون العنوان نفسه يحتوي على خطة (على سبيل المثال ازدواجية النظام القضائي- المزايا والعيوب). ففي هذه الحالة من الضروري الوصول إلى صيغة تتعلق جزآها بكامل الموضوع[1] وليس خطة أولا: المزايا، ثانيا: العيوب. نفس الأمر إذا كانت الموضوع قائما على مقارنة مؤسستين، فلا ينبغي أن يخصص الجزء الأول من الخطة لأحدهما والثاني للآخر بل يجب أن للتعامل كل جزء مع مؤسستين. لذلك من الضروري البحث عن الأفكار العامة التي تحكم المقارنة أو النقاط الرئيسية التي يهم التقارب بين المؤسستين وبناء الخطة على هذا

[1] Oswald KPENGLA-S: « Cours de Méthodologie de Droit », 1ER Année licence. Sur le Site :http s ://data-over-blog kivi.com ,pp 23-24.

الأساس. وهناك قاعدة أخرى يجب احترامها وهي عدم اختيار خطة في الجزء الثاني تكرار ما تم تطويره في الجزء الأول[1].

11- زيادة على شمولية الخطة ووضوحها الخطة وبساطتها، ومرونتها فالخطة تبقى أولية، مبدئية قابلة للتغيير بمرور الوقت. مع مراعاة عدم التداخل بين مفردات الخطة لتفادي التضارب أو التناقض أو التكرار، وتجنب العناوين العائمة أو السائبة وهي العناوين التي لا ترتبط بخطة البحث فلا تقع ضمن مبحث أو مطلب بل تبدو وكأنها حشو[2].

* تخضع تقسيمات الخطة لطبيعة الموضوع المطروح غير أنه هنا نوعان من التقسيمات: التقسيم الأنجلوسكسوني ويتسم بعدم مراعاته للتوازن كما هو الحال في التقسيم اللاتيني. علاوة على أنه في التقسيم الأنجلوسكسوني تكون العناوين متتابعة ومتتالية وطويلة دون أن يتم تفرعيها أو تجزئتها أو حصرها في عدد معين. بينما في هذا الشأن فالتقسيم اللاتيني يعتبر أكثر منطقية لأنه يقوم على أسس ومعايير علمية وموضوعية ومنطقية، لأنه يعطي لكل فكرة أساسية أو ثانوية عنوان. وذلك من خلال قوالب وأطر للتقسيم والتبويب مع خلق الرابط المنطقي بين الفكرة الواحدة وفروعها، وصولا إلى تحقيق ربط منطقي بين كافة أفكار البحث. وغالبا ما يعتمد على التقسيم الثنائي الذي يدل على مهارة الباحث في مجال التركيب، ويبين سيطرته وتحكمه في توزيع مادة البحث، وعلى الرغم من ذلك يعتبر التقسيم الثنائي الأصعب والأكثر دقة وتعمقا في مناقشة أفكار البحث.

زيادة على ما ذكر آنفا يتعين على الباحث إبراز الظاهرة المدروسة وهذا بالتطرق إلى المدخل التاريخي لها وتعريفها كما يتطرق إلى النظريات التي تناولتها بصفة عامة، ثم يختار النظرية المعتمدة وهذا بالتركيز على خصوصيتها واستعمال مفاهيمها وتوظيفها في تفسيريها.

الدرس الخامس: التعامل مع المصادر والمراجع وتخرين المعلومات

تقتضي الاستفادة القصوى من المصادر والمراجع الإطلاع أولا على المصادر الأساسية ثم قراءة المراجع الحديثة جدا، ومن ثم استخدام أوعية لحفظ وخزن المعلومات والحقائق القانونية المستقاة منها وتتمثل هذه الأوعية في الملفات والبطاقات والجهاز الآلي.

---

[1] Oswald KPENGLA-S, op.cit, pp 23-24.

[2] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص- ص. 151-155.

أولا- التعامل مع المصادر والمراجع:

بعد أن يختار الباحث موضوعه ويضبط عنوانه وإشكاليته ويقسم موضوعه، يتعين عليه لزاما البحث عن الوثائق العلمية المتصلة ببحثه وتقسيماته، من خلال تجميعها وحصرها وترتيبها وتصنيفها، وأن يحرص على إعداد قائمة بيبلوغرافية لها قدر الإمكان. وهو ما يطلق عليه بعملية التوثيق أو البحث البيلوغرافي[1]، فالوثائق العلمية المتصلة بالبحث تعد ركيزة المعرفة المثبتة ماديا والتي يتم الرجوع إليها بالتحليل والاستدلال[2]، مما يضفي قيمة علمية على الموضوع محل الدراسة والبحث.

وبعد أن ينجز الباحث قائمة اسمية للمصادر والمراجع المتصلة بموضوع بحثه اتصالا كليا مباشرا أو اتصالا جزئيا غير مباشر، ويصنفها ويحدد أماكنها ويرتبها وفقا لأهميتها وتوزيعها على أبواب وفصول بحثه، تبدأ مرحلة القراءة التي توظف لإعداد البحث وهي مرحلة ليست بالسهلة على الرغم من وجود خطة موضوعة للموضوع مسبقا. إذ يتوجب على الباحث مراعاة مستويات القراءة ودرجات عمقها والمدة الزمنية التي تستغرقها قراءة المراجع والمصادر، وكذا شروط القراءة الصحيحة لتحقيق النتائج الموجودة منها.

*ينبغي أن نشير كذلك إلى أهمية القراءة الإلكترونية للوثائق الرقمية والتي تسمح بالحصول على المعلومة بسهولة ويسر على اختلاف مجالاتها وتنوع أشكالها وصورها. فعلى الباحث أن يحرص على التحقق من صدق المعلومة وأصالتها وارتباطها بموضوع البحث وأن يلتزم لقواعد الأمانة العلمية في إطار متطلبات أخلاقيات البحث العلمي[3].

ثانيا- طرق تخزين وتدوين المعلومات من المصادر والمراجع[4]:

بعد أن يقوم الباحث بقراءة المصادر والمراجع بمختلف مراحل تلك القراءة، وصولا إلى القراءة العميقة التي تمكن الباحث من الوقوف على أهم المعلومات في البحث القانوني، وبعد أن تستقر خطة

---

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص.131.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص. 144.

[4] نفس المرجع، ص. 156 وما بعدها، وعمار بوضياف، مرجع سابق، ص. 91.

البحث بشكلها المبدئي يصبح من الواجب عليه تدوين تلك المعلومات وفقا للخطة التي رسمها لبحثه. وهناك العديد من الطرق المستخدمة في تدوين وتخزين المعلومات وهي:

أ-طريقة البطاقات (Les fiches- Les cartes):هي قطعة سميكة من الورق المقوى، وإن كانت من ورق عادي متوسطة الحجم ذات اللون الواحد أو المعايير حددها بعضهم بحجم 15X10 سم أو 14 X10 سم. وقد تكون صغيرة أو كبيرة يمكن شراؤها أو صناعتها، ثم تحفظ وترتب في علب كرتونية أو خشبية. ويكون التصنيف والترتيب حسب عناوين الخطة وتقسيماتها (الفصول، المباحث، المطالب، الفروع...).ويشرط أن تكون الكتابة على البطاقات على وجه واحد فقط، وأن يكون لكل معلومة عنوان مستقل أعلى البطاقة، وأن يدون على البطاقة اقتباس واحد فقط مع ترك فراغات أثناء تدوين معلومات الكتابة لإضافة محتملة للمعلومات[1] إذن يدون الباحث أولا كل البيانات المتعلقة بالمرجع ويخصص بطاقة لكل مرجع فإذا تعددت المعلومات يمكن استعمال بطاقات أخرى لذات المرجع.ويجب توخي الأمانة العلمية في نقل المعلومات وعدم التصرف في أفكار وأسلوب الباحثين. مع الكتابة وسط الصفحة وترك مكان للحواشي من أجل التعليق أو الإضافة.

ويعاب على هذه الطبيعية احتمالية ضياع البطاقة وفقدانها جزئيا أو كليا، كما أن طول استعمالها بشكل مكثف قد يعرضها إلى التلف.صعوبة حمل البطاقات إلى كل مكتبة يرتادها الباحث، ناهيك عن التكلفة المالية لشراء الأوراق المقوى، لذلك ينصح الأستاذ عمار بوضياف أن يستخدم الورق المقوى كغلاف فقط للبطاقة[2]، وهو المتضمن للبيانات المتعلقة بالمرجع وأن يلحق الباقي ويعوض بأوراق بيضاء من نفس حجم الورق المقوى. كما ينصح أن يضع الباحث في كل صفحة بيضاء خط أحمر في ذيل الصفحة ليدون فيها تعليقاته وتحليله وأفكاره مع ضرورة ترقيم البطاقات.

ب- **طريقة الملفات (Dossiers)**: يتكون الملف من غلاف سميك من الكرتون أو الورق المقوى، مع كعب يتفاوت عرضه بتفاوت حجم الملف وماسكتين حديديتين في شكل حلقتين حديديتين تفتحان وتغلقان بسهولة، تحمل عددا من الأوراق المثقوبة القابلة للزيادة في أي وقت وفقا للحاجة. ويقوم الباحث بتصنيف هذه الأوراق في شكل ملفات حتى لا تختلط بحسب أقسام الخطة:

---

[1] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص 194.

[2] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص.ص92،93.

قسم خاص للمقدمة، وقسم لكل باب أو فصل لمباحثه ومطالبه وقسم للمراجع وهكذا يفصل بينها بورقة سميكة يكتب عليها العنوان الموالي حتى يسهل عليه فتح الملف المناسب بسهولة. وداخل كل ملف يحتوي على أوراق يكتب كل المعلومات الواردة تحت هذا العنوان من المصادر والمراجع المتوفرة، وكلما وصل الباحث إلى مرجع جديد أصناف المعلومة الواردة فيه ضمن مشتملات هذا الملف. ويفضل البعض أسلوب الملفات على أسلوب البطاقات كونه يمكن الباحث من التحكم في أجزاء البحث، وفي التدفق الكبير المعلومات وكونه أسهل لأنه يتصل بالخطة، فهو عبارة ملفات جاهزة يكفي الرجوع إليها لمعرفة ما كتب في أي جزئية من أجزاء الخطة– فكرة المرجع الواحد–ويشرط على مستخدم هذه الطريقة: أن يكتب على وجه واحد من الأوراق وأن يكتب المعلومات ذات الصلة ببعضها، وأن يكتب لكل معلومة عنوان مستقل وفقا لأقسام خطة البحث، وأن يترك مساحة من الورقة المكتوبة للتعليق أو الإضافة، كما يمكن استخدام الأظرفة الكبيرة أو الحافظات البلاستيكية، ويمكن استخدام عدة ملفات إذا كان حجم البحث كبيرا.

لاشك أن هذه الطريقة أكثر حفظا وأمانا من الطريقة الأولى وأقل تكلفة كذلك، ضف إلى أنها تمتاز بالمرونة في استخدام أحجام الورق المختلفة، وكذلك سهولة فرز الأجزاء داخل الملف بدلا من البحث بين البطاقات، ناهيك عن السيطرة على الموضوع والتحكم في عناصره إلا أنها لا تخلو من العيوب كاحتمال الاسترسال في كتابة المعلومات، مما يولد تخمة في البحث، واحتمال ضياع الملف أو فقدانه الأمر الذي ينجم عنه ضياع جهد كبير يصعب إعادته.

كما أن تعدد الملفات قد يسبب خللا في تنظيم وفرز المعلومات مع ذلك تبقى هذه العيوب نسبية[1].

ج– طريقة الحاسوب الآلي (الكمبيوتر): وهي أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات واسترجاعها دون أن تتعرض للضياع أو الفقدان، أو التلف بفعل العوامل الطبيعية كالرطوبة وهنا يمكن الاستفادة من خدمات الإنترنت في نقل المعلومات وتخزينها في ملفات الكترونية كالإيميل، Google Drive وغيرها ناهيك عن إمكانية التخزين في قرص مضغوط CD أو في ذاكرة إضافية أو غيرها من الوسائل المتطورة والأكثر حماية للمعلومات من الضياع.

[1] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص. ص 194، 195.

ويمكن اعتماد أسلوب المرجع الواحد في الملف الواحد أو العنوان الواحد في الملف الواحد، والذي يدون فيه كل عبارات المراجع حول مسائل لها علاقة بموضوع البحث، والتالي يدون فيه بيانات كل مرجع لوحده ومختلف الأفكار التي كتبت في هذا العنوان دون سواه لاستعمالها فيما بعد عند مباشرة علمية التحرير.

د- طريقة التصوير الوثائقي أو الضوئي: هذه الطريقة فيها ربح للوقت لأن الباحث يقوم من خلالها بتصوير ما يحتاجه من نصوص قانونية ويضعها في ملف معد لذلك، أو في أظرفة خاصة ويرتبها ويصنفها بوضع العنوان المناسب على الظرف وفقا لتقسيم الخطة.

غير أن لهذه الطريقة عيوب فهي غير مفيدة للنصوص التي تحتاج إلى تعليق أو تعقيب، كما أنها تقلل من جودة إدراك الباحث وفهمه للنص. وعليه فإن الحل لتجنب ذلك هو الجمع بين التصوير وإحدى الطرق السابقة (البطاقات والملفات) وذلك بتصوير ما يستحق التصوير وتعقبه بالقراءة والتحليل والتعليق[1].

المرحلة الثانية: مرحلة التحرير والكتابة العلمية

بعد الانتهاء من المراحل السابقة تأتي المرحلة الهامة والأساسية والمفصلية وهي مرحلة تحرير البحث القانوني وكتابته وفقا للأصول المتعارف عليها، إذ ينتقل الباحث من مرحلة الجمع والتدوين والترتيب إلى مرحلة الكتابة. وهي من أشق المراحل لأنها تعني نقل الباحث للقارئ الصورة الكاملة عن موضوعه في جميع مراحل البحث، منذ أن كان مشكلة يراد حلها وصولا إلى النتائج التي تم الوصول إليها. كما تعني أيضا عرض جهود البحث برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان النتائج المتوصل إليها وفقا منهج علمي سليم مع ظهور الشخصية العلمية للباحث فيما يتوصل إليه من نتائج وآراء[2]. وتتضمن عملية البحث العلمي أهدافا معينة، وكذا العديد من المقومات التي يتوجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء الكتابة.

وغني عن البيان أن البحث العلمي يشتمل على عدد من الأجزاء تتكامل فيما بينها، ويتعين على الباحث احترام التسلسل المنطقي لهذه الأجزاء، وكذا عناصر ومقومات كل جزء وهو ما يعرف

---

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص.158.

[2] رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص.27.

بهيكلة البحث القانوني وهيكل البحث القانوني مؤلف من 07 موضوعات[1] هي: المقدمة، التمهيد صلب الموضوع، الهوامش، الخاتمة، قائمة المصادر والمراجع، الفهرس. سنقسم هذه المرحلة بدورها إلى دروس على النحو الآتي بيانه:

الدرس الأول: مقومات الكتابة العلمية

بعد أن تتضح المعالم الرئيسية لموضوع البحث سواء على المستوى العام الخطوط العامة (الخطة) والمستوى التفصيلي (فصول، مباحث، مطالب) يبادر الباحث إلى الاطلاع على ما كتبه في البطاقات والملفات وقرائتها قراءة عميقة استعداد للكتابة. سنحاول من خلال هذا الدرس الوقوف على أهم أساسيات كتابة البحث القانوني وهي:

أولا- تحديد منهج البحث: يعد هذا العامل جوهريا في كتابة البحث ويؤدي تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، فهو يوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج العلمية المرجو الوصول إليها وقد سبق التطرق لأهم المناهج المستخدمة في البحث القانوني.

ثانيا-أسلوب البحث القانوني وخصوصياته: الأسلوب هو الواسطة التي توصل المعلومات التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير وهو ما يمز كل باحث عن الآخر، فالتعبير عن الأفكار التي جمعها الباحث يكون بأسلوبه الخاص، وبقدر بالإمكان يتوجب عليه الابتعاد عن النقل والاقتباس الحرفي.

ومما لا شك فيه أن خصوصية البحث القانوني تميزه عن غيره من البحوث، على اعتبار أنه كثيرا ما يوصف بالبحث الجاف. فمعظم البحوث القانونية تعتمد على المعلومات النظرية التي تدور حولها مشكلة البحث، فلا توجد فيها صورا أو خرائط أو جداول أو إحصائيات إلا نادرا وهذا الأمر يحتم التقيد بلغة القانون التي تقتضي استخدام المفردات بدقة (غرامة، تعويض)،(الحبس، السجن).
لذا ينبغي على الباحث الإلمام بهذه الدقة من خلال القراءة وسعة الاطلاع بدلا من الاعتماد على الثقافة العامة أو المفردات الدارجة[2] .
ويتضمن أسلوب البحث القانوني العديد من الخصائص من بينها:

---

[1] عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص.122.

[2] عمار عباس الحسيني، مرجع سابق، ص. ص. 252، 253

1-سلامة اللغة وأسلوب التعبير، فمن أهم المشكلات التي تخل بجوهر البحث هي الأخطاء اللغوية والإملائية الشائعة والأخطاء التعبيرية، ولتجنب ذلك يمكن للباحث بعد الانتهاء من تحرير بحثه أن يعرضه على متخصصين في اللغة لمراجعته والتدقيق فيه.

2-استعمال اللغة الفنية المتخصصة بشكل سليم ودقيق وكذا المفاهيم والمصطلحات، وفي سياق متصل يجب على الباحث القانوني أن يتلافى اللغة والأسلوب الأدبي والاقتصار على استعمال الألفاظ القانونية الدقيقة والتي لا تحتمل التأويل.

3-تفادي ألفاظ السخرية وأسلوب التهكم والاستفزاز، وأيضا الابتعاد عن ألفاظ التفخيم مثلا وصف الأستاذ العظيم أو القدير...لكن دون إغفال ذكر الألقاب العلمية كالدكتور أو الأستاذ، ينصح كذلك بالابتعاد عن ألفاظ الجزم والقطع، أؤكد، أجزم[1].

4-البساطة وعدم التعقيد في الأسلوب...

5-التقليل من النقل الحرفي والاقتباس، لأن كثرة الاقتباس من أهم عوامل ضعف شخصية الباحث، مع ضرورة مراعاة الأمانة العلمية.

6-الدقة والوضوح والبعد عن المبالغة والإطناب والعمومية وكذا استخدام العبارات الموجزة.

7-التسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر فيجب التقيد بالخطة.

8-مراعاة عدم استخدام ضمائر المتكلم في صيغ التواضع (نرى، نحن) واستبدالها بعبارات أخرى مثل يبدو، من الواضح، يستنتج...[2].

9-استخدام عبارات الربط في الانتقال بين الموضوعات من فقرة إلى فقرة، لذا ينصح الباحث بالاطلاع على رسالة أو أكثر تمت مناقشتها، وجرى تثمينها والتأكيد على تميزها، وكذا إعادة قراءة ما كتبه واستخدام الألفاظ الحديثة التعامل بحذر مع المفردات الأجنبية وضرورة التأكد من أن معناها مطابق للكلمة المرادفة. كما يتعين على الباحث تبيان معاني المفردات المحورية لاسيما الواردة في العنوان.

---

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص. ص159-160.

[2] رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص. ص.29-30.

10-مراعاة علامات الوقف والترقيم: كالنقطة المفردة ومواضعها، النقطتان الرأسيتان أو العموديتان، النقاط الثلاث الأفقية، الفاصلة العادية أو المفردة، والفاصلة المنقوطة التي تستخدم بين جملتين، تكون الثانية منهما سبب في الأولى أو مسببة عنها، بين جملتين طويلتين بينهما استدراك أو استثناء[1]. علامة الاستفهام، علامة التعجب أو الانفعال، الشرطة المفردة، الشرطتان كلمة معترضة(-....-)، الشرطتان المتوازيتان أو الأفقيان (=) توضعان في أخر ذيل الصفحة إذا لم يكتمل نص هامشها، وفي الصفحة الموالية إشارة إلى تابعية ما ابتدئ به إلى ما انتهت إليه حاشية الصفحة السابقة، القوسان العاديان أو الهلالات() للتفسير والإيضاح، حصر مصطلح القوسان المزدوجان أو الشولتان: علامة للاقتباس أو التنصيص، القوسان المزخرفان للآيات القرآنية الكريمة، القوسان المعكوفان [ ] كل زيادة تضاف في جملة مقتسبة، القوسان الواسعان{ } ويستعملان في تحقيق المخطوطات.

ثالثا-احترام قواعد الاقتباس والإسناد وتوثيق الهوامش:

اقتضاء لتحري الأمانة العلمية هناك مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية التي يجب على الباحث احترامها والتقيد بها عند عملية الاقتباس وهي:

1-أن يكون الاقتباس من مصادر ومراجع قانونية لها قيمتها العلمية، مع إمكانية الاقتباس من مراجع أخرى ذات صلة بالموضوع ككتب الفقه الإسلامي.

2-عدم المبالغة في الاقتباس لاسيما الاقتباس الحرفي.

3-الدقة والموضوعية والتزام الأمانة في نقل المعلومات.

4-عدم التسليم بأن الآراء والأحكام المقتسبة مطلقة ونهائية، وإنما يجب اعتبارها مجرد فرضيات قابلة للمناقشة والنقد.

رابعا-الأمانة العلمية وظهور شخصية الباحث:

من أهم مقومات كتابة البحث العلمي احترام الأمانة العلمية مع بروز الشخصية الباحث. تتمثل الأمانة العلمية في نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها مهما تضاءلت، وهي عنوان شرف

[1] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص. ص.162، 163.

الباحث وقديما قالوا:"إن من بركة العمل أن ينسب القول لأهله". وقد سبق للعرب أن اهتموا بفضائل الباحث الخلقية واعتبروها حجر الأساس في المعمار الفكري الذي يقوم الباحث بإنتاجه على غرار الإمام مالك بن أنس، وابن حجر[1].

أما بروز شخصية الباحث فتتجسد من خلال إبداء آرائه الشخصية، وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، وهذا يتضح من خلال تعليقاته وتحليلاته الأصلية وانتقاداته، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة[2].

*الجدير بالذكر في هذا المقام هو رواج مصطلح "العدل بين الأقلام" وهو مصطلح أو تعبير مجازي أدبي[3]. لكنه يكون من باب الأمانة العلمية لكون الفكرة محل النقاش تطرق إليها العديد من المؤلفين، وتستخدم صيغ لفظية على غرار (للمزيد، أنظر، في ذلك أيضا) ولهذا علاقة بما يعرف في المنهجية بتطعيم الهامش. وينطبق على هذا المصطلح المثل القائل من كل بستان زهرة، أي الاقتباس من مختلف مصادر المعلومات وفيه قسمين: قسم كمي كلما زاد عدد مصادر المعلومات المستخدمة في البحث ترتفع بذلك جودة البحث قسم نوعي: التنويع بين المؤلفين والمؤلفات (كتب، مقالات، أطروحات...).

الدرس الثاني: أجزاء البحث العلمي (المقتضيات الشكلية للبحث)

يتركب البحث العلمي ويتشكل من عدة أجزاء وأقسام تتكامل في مجموعها لتشكل هيكل بناء البحث العلمي (كما سبق القول). وهناك من يعتبر أن أول جزء هو عنوان البحث ويليه المقدمة ثم الجذع الرئيسي أو صلب الموضوع والخاتمة، الملاحق، قائمة المصادر والمراجع والفهرس. وأن التمهيد والتهميش ما هما إلا استكمالا لصلب الموضوع وقد سبق البحث في العنوان لذلك على ذلك فأهم أجزاء البحث العلمي ما يلي:

أولا- مقدمة البحث العلمي:

هي أول ما يقرأ وآخر ما يكتبه الباحث لأن هذا الأمر يفرض الإحالة. سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى التعريف بالمقدمة وبيان عناصرها الأساسية.

---

[1] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص20. وما بعدها.

[2] فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص.42.

[3] عبد المجيد لخذاري، تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص.59.

أ-التعريف بالمقدمة: تمثل المقدمة الأرضية الأولية لموضوع البحث وأولى مشتملاته، إذ تعتبر مدخلا عاما تعريفيا للموضوع وشاملا لجميع جوانبه المختلفة وآفاقه، لكن بصورة مركزة وموجزة ومضبوطة تلافيا للتطويل الممل والاختصار المخل[1].

إذن فالمقدمة هي المدخل العلمي الوصفي للبحث لأنها تقدم الفكرة الأساسية عن البحث والغاية من معالجة الموضوع. حيث تسمح للقارئ بتحديد موقع الموضوع الذي تم تناوله بشكل قانوني لذا يجب أن تترجم الخطة والعناوين بشكل مباشر جدا الاستجابة للمشكلة المطروحة[2]. والمقدمة هي دراسة مستقلة وهامة كونها توضح الروابط بين أبواب وفصول البحث، وتحتوي على مجموعة من العناصر تزيد أو تنقص حسب نوع البحث لكن هناك نقاط أساسية يجب أن تتضمنها كل مقدمة[3].

وحيث أن المقدمة هي جزء لا يتجزء من الموضوع وهي بدايته فمنها يبدأ ترقيم صفحات البحث(دون أن تحتسب الصفحات الأولى مثل الإهداء والشكر وقائمة المختصرات وغيرها من الصفحات التمهيدية).

هناك من يفضل أن يكون ترقيم المقدمة بأحرف هجائية بدل الأرقام دون احتساب صفحاتها ضمن صفحات البحث المرقمة بالأرقام، غير أن هذا الاتجاه يؤدي إلى عزل وفصل المقدمة عن باقي الأجزاء، وهذا الاتجاه لم يعد مؤيدا. هناك أيضا اختلاف أيضا حول جواز تهميش المقدمة من عدمه بين المنهج اللاتيني والمنهج الأنجلوسكسوني.والرأي الذي لا يفضل التهميش في مقدمة يدعو إلى الابتعاد عن ذكر الإحصائيات والتأصيل التاريخي والأفكار والقرارات القضائية في المقدمة كي لا يلجأ إلى استعمال التهميش.

الجدير بالذكر في هذا الخصوص أنه يجب الحرص على ربط عناصر المقدمة ربطا سليما ومنطقيا لأن المقدمة غير المترابطة لا تفي بغرض البحث القانوني، من جهة أخرى هناك اختلاف في ذكر عناصر المقدمة فهناك من يرى ضرورة تخصيص لكل عنصر عنوان وهناك من يرى خلاف ذلك حتى لا تبدو كل مقدمات البحوث كاستمارة موحدة.

---

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص. 178.

[2] Oswald KPENGLA-S, op.cit, p21.

[3] رؤوف بوسعدية، مرجع سابق، ص.31.

ب-العناصر الأساسية للمقدمة: من المعلوم أن المقدمة تخلو من الشرح وتكون موجزة وقصيرة، كما أنها لا تجيب عن الأسئلة المطروحة، ولا تتضمن خلاصات أو استنتاجات. إذن ما هي عناصرها؟ هناك عناصر إجبارية وعناصر اختيارية وهي:

1-التعريف بموضوع البحث أو الإحاطة به (التمهيد):أي تحديد موضوع البحث حسب العنوان دون تعريفه، على أن يكون هذا التحديد بصورة دقيقة وموجزة، يعطي فيه الباحث فكرة كاملة وواضحة عن معالم الموضوع. فهو مدخل تمهيدي لموضوع البحث يكون في فقرتين أو أكثر في نصف صفحة.

2-أهمية الموضوع: يحدد فيها الباحث الأهمية العلمية النظرية، وكذا الأهمية العلمية التطبيقية للموضوع. ومما لاشك فيه أن الباحث حينما يختار عنوان بحثه فإنه سيكون مدفوعا بدوافع عملية وعملية (ذاتية وموضوعية). وتظهر أهمية الموضوع من خلال بعض العبارات مثل: وتتبع قيمته أو تتمثل أهميته في.

3- أسباب ودوافع اختيار الموضوع: البواعث الذاتية والموضوعية (سبق التطرق إليها).

4- ذكر الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بالموضوع: أي أن يذكر بوضوح الدراسات التي سبقته بالموضوع حتى لا ينكر جهد من سبقوه أولا. وينبغي على الباحث تقويمها ببيان قيمتها العلمية وأوجه النقد فيها، مع إظهاره للقيمة العلمية المضافة من بحثه أو جوانب الجدة والإضافة العلمية التي جاء بها بحثه. مع أن هناك من يرى بأن على الباحث أن يتجنب الحكم على هذه الدراسات.

والجدير بالذكر أن هذا العنصر يعد من العناصر الاختيارية للمقدمة، لذلك يتم إغفاله في العديد من المراجع[1]. وينصح كل باحث يسرد هذه الدراسات بالاكتفاء بذكر الدراسات المتخصصة التي عالجت الموضوع دون ذكر المراجع العامة.

5-أهداف الموضوع: يكون بذكر الأهداف التي تسعى إليها الباحث وتحديد ما يريد الوصول إليه كمقصد من الناحية العلمية والعملية*.

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص. ص .119، 120.

* الفرق بين أهمية البحث وأهدافه:1- الهدف من البحث هو نوع من الفوائد المتعلقة بالباحث نفسه، أما الأهمية فتتمثل في الفائدة التي قد يجنيها الآخرون من هذا البحث.2- تجيب أهداف الدراسة عن تساؤلات الباحث وتعبر عن الغرض من البحث، أما أهمية

6- ذكر الصعوبات والعراقيل: والتي واجهت الباحث وهي مرتبطة بالموضوع سواء كانت علمية أو عملية، ناتجة عن دقته وأهميته مع تلافي ذكر المشكلات الشخصية كصعوبة التنقل أو ضيق الوقت أو عدم توفر مراجع... ومن الصعوبات الموضوعية مثلا أن الباحث لا يجد مساعدة من جهة رسمية ذات أهمية في بحثه، أو وجود تعارض بين النصوص القانونية وصعوبة الفصل بينها.احتياج البحث إلى دراسة ميدانية يصعب على الباحث انجازها أو توصله إلى نتائج يصعب تعميمها... وهو عنصر(اختياري) مثله مثل الفرضيات.

7- إشكالية الموضوع وتساؤلاته: وهي المقوم الأساسي المحدد للموضوع والمبلور للمعالم الرئيسة لخطة البحث كما سبق بيانه فلا يوجد مذكرة أو بحث جيد دون إشكالية جيدة[1].ويتعين على الباحث مراعاة الشروط التي درسناها سابقا. ويستحسن من خلال الإشكالية أن يضبط الباحث نطاق بحثه وحدوده.

*من المعلوم أنه ليس من السهل وضع إشكالية البحث فهي تتغير من مرحلة إلى أخرى حسب التقدم في البحث، فيعمل الباحث كل مرة على ضبطها وإعادة النظر فيها، حتى تتجلى في شكلها النهائي وبالمواصفات العلمية المطلوبة. وفي كل بحث نجد إشكالية رئيسة واحدة وتساؤلات فرعية منبثقة.

لا توجد طريقة واحدة لوضع الإشكالية كما سبق القول ولكن من الأفضل وضعها في شكل سؤال[2] فالإشكالية تصاغ بصيغة استفهام، بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له.

إن بناء الإشكالية هي من بين أهم خطوات البحث العلمي، فمن خلالها يستطيع القارئ معرفة أهم جوانب المشكلة بأبعادها المختلفة ومؤشراتها المتعددة[3].وفي هذا المقام يمكن التمييز بين الإشكالية والفرضيات: فالإشكالية يقوم الباحث بوضعها قبل مباشرة الدراسة، ويكون جوابها عند خاتمة البحث بعد الدراسة والتحليل والاستنتاج. أما الفرضيات فتلعب دورا هاما في تحديد أبعاد الإشكالية البحثية وتساعد

البحث فهي تعبر عما يمكن أن يضيفه ذلك البحث للمجتمع العلمي 3-تستخدم الأهداف لتقييم مستوى جودة البحث، فإذا حققت الدراسة أهدافها فتعتبر مثالا للدراسات المفيدة التي خدمت المجتمع العلمي.

[1] Michel Beaud, op.cit,p.55

[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص.44.

[3] كلثوم بوخروبة، مرجع سابق، ص.19.

على دراستها دراسة شاملة ومتكاملة، وذلك بوضع حل مؤقت إلى غاية تصحيحها وحل الإشكالية البحثية[1]. ويجب على الباحث مراعاة شروط وخصائص الإشكالية وهي:

1-يجب أن تكون الإشكالية واضحة، لأن الغموض يحدث إشكالا في حد ذاته.

2-يجب أن تكون صحيحة في صياغتها، وأن تكون الإشكالية مختصرة.

3-يجب أن يكون هناك ربط بين الإشكالية والعنوان: إذ ينبغي أن تكون للإشكالية علاقة مباشرة بموضوع البحث وذات صلة بعنوانه وتكون متناسقة معه ومع الخطة.

4-لابد أن تشمل كل البحث من بدايته لنهايته: إذ يجب أن تتم الإجابة على الإشكالية على مدار صفحات البحث كله. وهنا سنجل الخطأ الذي يقع فيه الكثير من الباحثين بالإجابة على الإشكالية في جزء من البحث وعزل الباقي منه، وهو ما يشكل خلال في معالجة الموضوع[2].وقد ذهب البعض إلى أن الإشكالية يمكن صياغتها في صفحة ونصف[3]، فيمكن من الناحية العلمية طرح فرضيات حولها قد تصل لصفحة ونصف أيضا[4].غير أنه في مجال العلوم القانونية لا ينصح بأن تصاغ الإشكالية بهذا العدد من الأسطر.

5-يتوجب طرحها التجريد والحياد، بحيث لا يوحي السؤال إلى من نوع التفسير المسبق.

8- المنهج المعتمد: يجب على الباحث أن يحرص على توظيف المنهج الصحيح المناسب لموضوع بحثه، وأن يكون دقيقا في تحديد المناهج التي استند إليها بحثه تأصيلا وتفصيلا. وقد سبقت الإشارة إلى أهم المناهج المتبعة في البحوث القانونية.

9- التصريح المختصر بالخطة: ويعني عرض الخطوط الرئيسية لموضوع البحث وهو يتضمن شرحا دقيقا ومختصر لمخطط البحث. وحسب بعض الكتابات في منهجية البحث العلمي فهناك ما يلزم الباحث بذكر التقسيمات الرئيسية للخطة مع تفاصليها الجزئية من فصول أو مباحث أو مطالب أو

---

[1] كلثوم بوخروبة، مرجع سابق، ص.21.

[2] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص. 116.

[3] صلاح الدين شروخ: "منهجية البحث العلمي للجامعين"، دار العلوم، عنابة، الجزائر،2003، ص.70.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

فروع. غير أن الرأي الراجح هو أن يختم الباحث مقدمة بحثه بالكشف عن العناوين الرئيسة لخطته فقط ويكتفي بذكر الفصل الأول وعنوانه ثم الفصل الثاني وعنوانه، مع تبرير هذا التقسيم.

***ملاحظة:** هناك قواعد تتعلق بالمقدمة نذكر منها: أنها آخر عنصر يكتب من البحث وهذا منطقي على اعتبار أنها جامعة لكل ما يقال في البحث ونتائجه. إمكانية توثيق (وضع الهوامش) مختلف فيه ولكن الراجح أن المقدمة جزء لا يتجزأ من البحث وبالتالي ينطق عليها ما ينطبق على البحث. يكون حجم المقدمة عموما في حدود ما يكمن انجازه، وبالنظر إلى حجم البحث بنسبة لا تتعدى 3إلى6% من حجم العرض بمعنى إذا كان العرض 100 صفحة فإن المقدمة لا تتعدى 3 إلى6 صفحات[1].

* الفرق بين المقدمة والمبحث التمهيدي أن المقدمة قصيرة قد تتراوح من 04 إلى 06 صفحات، في حين المبحث التمهيدي يقع في 20صفحة أو أكثر خاصة في بحوث الدراسات العليا، كما أن المقدمة تتضمن ماهية الموضوع وضرورته ونطاقه ومنهج البحث، بينما التمهيد يحتوي على موضوعات ذات أهمية ويصعب تجاهلها. تخلو المقدمة من شرح مستفيض للموضوع أما التمهيدي فلا [2] ففيه تهميش ومصطلحات.

ثانيا- صلب الموضوع البحث أو المتن أو الجذع الرئيسي للبحث:

هو الجزء الأكبر والأهم والحيوي في البحث العلمي، لأنه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق الأساسية والثانوية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي.كما يشتمل على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث، من مناهج وطرق للبحث، وأسلوب للكتابة والتحرير والصياغة وقوانين الاقتباس وقواعد الإسناد وقواعد توثيق الهوامش، إحالات توثيقية وإحالات توضيحية، والأمانة العلمية والابتكار وشخصية الباحث، كما يشتمل أيضا على كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع.

[1] صالح حمليل: "محاضرات في المنهجية القانونية"، قدمت لطلبة سنة ثانية ليسانس، كلية الحقوق، جامعة أحمد دراية، أدرار ،2021، ص.06.

[2] أحمد إبراهيم خضر: "إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة"، جامعة الأزهر،2013، ص، ص109،110.

يبدأ صلب الموضوع من الباب أو الفصل الأول حسب التقسيم المعتمد في البحث وينتهي إلى غاية الخاتمة ويتضمن العرض التفصيلي والتأصيلي لمضمون فصول البحث. ويتكون صلب الموضوع من متن وهامش(حاشية).

أ-**المتن:** يتشكل المتن من مجموعة فقرات يجب ألا تكون طويلة حتى لا ترهق القارئ(03 أو 04 أسطر)، ويجب أن يكون هناك تناسق وترابط بين الفقرات. عادة ما يبدأ الباحث بحثه بتعريف الموضوع المدروس، وهنا يجب عليه: تحديد التعريف اللغوي، والتعريف التشريعي والتعريف الفقهي والتعريف القضائي.

وفي المتن يظهر الاقتباس وهو نوعان:1-**الاقتباس الحرفي أو المباشر:** وفيه ينقل الباحث النصوص حرفيا، كما هي مدونة في أصلها دون أي شكل من أشكال التصرف والحذف والتغيير. ويلجأ إلى التنقل الحرفي إذا كان أسلوب النص المقتبس رصينا وبليغا ودالا على أفكاره على نحو يخشى فيه الباحث تشوهيه وتحريفه، والتسبب في ضعفه واختلاله في الدلالة على أفكاره ويشار إلى هذا الاقتباس لوضع النص بين شوليتن " " وعند حذف بعض من كلام صاحب النص بثلاثة نقاط (...). ويستحسن ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي 06 أسطر في الصفحة الواحدة[1].أما إذا اضطر إلى النقول المطولة وتجاوز الباحث هذه الأسطر فإنه يلجأ إلى **الاقتباس المتقطع:** وهو قطع بعض الألفاظ الواردة في المرجع الأصلي، فيقطع ويحذف عبارات ويبقى على ما يحتاج من عبارات أخرى تخدم موضوعه [2].وللباحث في هذا الاقتباس أن يميزه عن غيره بترك فراغ بين سطوره أضيق من الفراغ بين بقية السطور أو بخط مغاير.

غالبا ما نجد الاقتباس الحرفي في مواضع معينة أبرزها: الآيات القرآنية، الاستدلال بنص رسمي: معاهدة، دستور، قانون، قرار وزاري، الاستدلال بقرار قضائي، والاستدلال بآراء الآخرين (تعريفات ومفاهيم). ويفضل عدم الإفراط والمبالغة في عرض عبارات الآخرين.

2- **الاقتباس غير المباشر أو الاقتباس بالمعنى:** بمعنى اقتباس غير حرفي فهو عبارة عن نقل المادة المقتبسة بمعناها وليس بصورتها الحرفية، مع توخي الفهم الجيد لها، والدقة والأمانة في نقل الفكرة

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص.ص. 171، 172.

[2] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص.144.

المقتسبة. لذا ينصح بالاعتماد على القراءة الجيدة والمركزة حتى لا يخرج عن سياق الفكرة الأصلية.وهذا الاقتباس يحتوي على جهد الباحث دون انكار الاعتماد على الغير. لذا وجبت الإشارة للمرجع لبيان أمانة الباحث من جهة، وتطبيق قواعد المنهجية من جهة أخرى[1].وفي هذا النوع من الاقتباس تتنوع طرق نقل المعلومات حسب عدة اعتبارات كالهدف والأهمية، كما يتصرف الباحث في النص الأصلي بعدة أشكال منها:

1- نقل النص كاملا: ينقل النص كاملا في الحالات التالية:

-إذا كان النص من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة.

-إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.

-الخشية من تحريف المعنى.

2- إعادة الصياغة: يعيد الباحث صياغة النص بأسلوبه الخاص إذا كان النص يعتريه ضعف في التعبير أو تعقيد في الأسلوب، أو عدم إحاطة بالأفكار، فيلجأ لإعادة صياغته بتعبير أقوى جامع للأفكار.(أفكار النص بأسلوب الباحث الخاص)[(2)].

3- التلخيص: وذلك بأن يعمد الباحث إلى تلخيص موضوع كامل، أو فكرة شغلت حيزا كبيرا من الصفحات مع الاحتفاظ بالفكرة والموضوع الرئيسي. أي المحافظة على مضمون الفكرة الرئيسية وإعادة صياغتها بأسلوب الباحث الخاص بغرض تقليص النص.

4- الاختصار: ومعناه أن يقلص الباحث عبارات النص الأصلي بطريقة مركزة جدا، مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف صاحب النص ووجهة نظره واستعمال عباراته[(3)].

ويمكن للباحث أن يشير إذا استخدام التلخيص أو إعادة الصياغة أو الاختصار بعبارة بتصرف عند تهميشها[(4)].

5-**إمكانية الاقتباس في الهامش:** إذا وردت فكرة ذات قيمة علمية في نقطة ذات صلة بالموضوع ولكن إيرادها في المتن سينقله فلا بأس من ذكرها في الهامش، مع مراعاة أن يتحلى الباحث المتصرف بالنص الأصلي بالأمانة العلمية.

---

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص.143.

[2] Kate L.Turabian, op,cit,p77.

[3] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص. 39.

[4] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص. ص. 171، 172.

استنادا إلى ما تم بيانه يمكن استخلاص الفرق بين الاقتباس المباشر والاقتباس غير المباشر وهو: الاقتباس المباشر هو عبارة عن نقل حرفي للفكرة المقتبسة دون أي تغيير، ويفضل أن يكون في حدود من 04 إلى 06 أسطر في الصفحة، ويكون الاقتباس الحرفي للنصوص القانونية أو الآراء الفقهية أو التعريفات. أما الاقتباس غير المباشر فهو عبارة عن نقل المادة المقتبسة بمعناها وليس بصورة حرفية مع توخي الفهم الجيد لها والدقة في نقل الفكرة وعدم تشويها.

ب-الهامش: وهو كل ما يخرج عن المتن من شروح وتعليقات – الحاشية-وإشارات وإحالات وتراجم أو ما يسمى بقواعد الإسناد والتوثيق في البحث العلمي ويرتب الهامش على إحدى 04 صور:

- ✓ استقلال كل صفحة بهامش.
- ✓ إدراج الهوامش في نهاية كل فصل.
- ✓ إدراج الهوامش في نهاية البحث.
- ✓ التهميش في متن النص يستغنى عن التهميش نهائيا.

أما **وظيفة الهامش:** فهي توثيق وتدوين المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في بحثه. ويطلق عليها الإحالة التوثيقية كأصل عام، غير أنه يستخدم أيضا لإحالة القارئ إلى مراجع متخصصة للتعمق فيها في مواضيع فرعية. وللإشارة إلى تفصيلات سبق ذكرها في صفحات سابقة. كما يستخدم كذلك في شرح معاني بعض المفردات أو تفسيرها أو إعطاء معلومات إضافية عنها. أو تصحيح أخطاء بعض النصوص، والتعليق على نصوص باستخدام إشارات مختلفة عن الإشارات المتبعة في التوثيق كإشارة (*) وتسمى حينها هذه الإحالة **بالإحالة التوضيحية.**

تجدر الإشارة إلى أن مقياس الخط المعتمد في الهامش12، في المتن 14، العناوين بحجم 16ويستحسن فصل المتن عن الهامش بخط عريض يغطي $\frac{1}{3}$ سطر المتن من اليمين إلى اليسار مهما كان مصدر اللغة. ويربط المتن بالهامش بوضع رقم عند نهاية كل اقتباس. حيث يكرر هذا الرقم نفسه في الهامش بوضعه بين قوسين مثلا (1) أو بشكل أوتوماتيكي دون القوسين ثم تليه معلومات المصدر أو المرجع المقتبس منه.

*أنواع التهميش (التهميش بالطريقة العادية، طريقة APA الجمعية الأمريكية لعلم النفس والتي أضحت مطلوبة في المقالات العلمية في تخصص (علم النفس –التعليم – إدارة الأعمال– الاقتصاد – التمريض – الدراسات اللغوية القانون) طريقة MLA في الأدب والترجمة والدراسات الإسلامية. طريقة Chicago في(الفلسفة، الفنون، التاريخ، الأنثروبولوجيا)IEEE الهندسة، علم المعلومات، علوم الحاسوب، CSE الجيولوجيا، علم الأحياء، الفيزياء، الكيمياء.

***قواعد توثيق بيانات المصادر والمراجع في الهامش:** سنكتفي في هذا المقام بذكر ملخص لحالات معينة من التهميش:

***بالنسبة للمصادر**: في حالة ذكر المصدر لأول مرة: دستور أو تشريع عادي أو فرعي:

ذكر نوع القانون ورقمه، تاريخ صدوره (المؤرخ في ../../....) مضمون القانون (المتعلق أو المتضمن)، عدد الجريدة الرسمية ورقمها، تاريخ صدورها، الصفحة.

وفي حال إعادة استعمال القانون ذاته نكتب: أنظر القانون رقم .../.. السابق الذكر.

أمثلة توضيحية:

1- الدستور: دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، ج ر ع 76، الصادرة في 08 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم.

2- الاتفاقيات الدولية: الاتفاق المبرم بين الجزائر والمملكة الإسبانية، المبرم في مدريد بتاريخ 23 ديسمبر 1994، المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات، والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-88، المؤرخ في25 مارس1995 ج ر ع 23، بتاريخ 26 أفريل 1995.

3- النصوص التشريعية: القانون العضوي رقم 98-01 مؤرخ في 30ماي1998، المتضمن اختصاصات مجلس الدولة، ج ر ع 37، الصادر في 01 جوان 1998، المعدل والمتمم.

4- مراسيم: المرسوم التنفيذي رقم 88-،131 مؤرخ في 04 جويلية 1998 ، المتعلق بتنظيم العلاقات بين المواطن والإدارة، ج ر ع 27. الصادر في 06 جويلية1998.

-**قرار قضائي:** ذكر عبارة أنظر القرار أو الحكم، تاريخ صدوره، الفهرس، رقم القرار.

- ✓ تحيد الهيئة القضائية الصادر عنها القسم أو الغرفة التي أصدرت القرار(غرفة مدنية، الغرفة الأولى).
- ✓ تحديد مضمون القرار، عدد المجلة القضائية، تاريخ صدور المجلة القضائية، العدد، السنة، الصفحات أو الصفحة.

إذا أعيد استخدامه: القرار رقم ... المذكور سابقا.

مثال توضيحي لقرار قضائي:

1-المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 28676، مؤرخ في 2002/07/23 ، قضية لـ و.م ضد شركة الخطوط الجوية الجزائرية ،المجلة القضائية، العدد الأول،20004، ص.257

2-مجلس الدولة، قرار رقم 1325، مؤرخ في 1999/02/09 ، قضية يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة إدارة، العدد الأول01 لسنة 1999، ص85.

*** بالنسبة للمراجع المذكور لأول مرة**[1]:

1- إذا كان عبارة عن كتاب: يذكر:

-اسم المؤلف ولقبه (فاصلة عادية أو نقطتان رأسيتان (:))

-عنوان الكتاب.

-اسم ولقب المترجم.

- رقم مجلد ثم رقم الجزء

- رقم الطباعة (الثانية ما فوق)،أو دون طبعة (د.ط)

- دار النشر.

-بلد النشر: إن وجدت المدينة ذكرت مباشرة، ثم اسم البلد.

-سنة النشر (د.ت إذا لا يوجد تاريخ).

[1] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص. ص. 136،137.

-الصفحة.

*إذا كان ثلاثة مؤلفين يذكر جميع أسمائهم موصولا بينهما بحرف الواو (و) وإذا كانوا أكثر من ثلاثة يذكر اسم مؤلف واحد ويتبع بعبارة وآخرون، والصفحات لا تذكر في قائمة المصادر والمراجع.

2- المقالات والدوريات: اسم ولقب المؤلف، عنوان المقال بين قوسين، اسم المجلة تحته السطر الهيئة المصدرة، مكان الصدور أو النشر، العدد (ع)، السنة، الصفحة.

3-الأبحاث الجامعية الأكاديمية: اسم الباحث ولقبه، عنوان البحث، الهدف من البحث، التخصص، الكلية، الجامعة، تاريخ المناقشة (السنة فقط)، الصفحة وإذا طبع البحث فيصنف ككتاب.

4-المحاضرات و المطبوعات[1] الجامعية: يتم تهميش البيانات وفق الترتيب الآتي:

- الاسم كامل للأستاذ المحاضر.
- عنوان المحاضرة.
- اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي. محاضرات في مقياس.. ألقيت على طلبة المستوى ليسانس، ماستر،...
- تحديد نوع التخصص. التخصص العام والدقيق
- اسم الكلية أو المعهد أو الجامعة.
- السنة الدراسية.
- رقم الصفحة أو الصفحات.
- **مثال توضيحي:**

-بري نور الدين، محاضرات في قانون الضبط الاقتصادي، ملقاة على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية،2015-2016، ص58.

5-المداخلات العلمية:

[1] فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص.53.

اسم ولقب المتدخل، عنوان المداخلة، موضوع التظاهرة العلمية، (مؤتمر، ملتقى، يوم دراسي، ندوة)، الجهة المنظمة، مكان التنظيم، التاريخ، الصفحة.

6-الموسوعات أو كتاب جماعي مؤلف: اسم ولقب المؤلف صاحب المقال، عنوان المقال، عنوان الموسوعة أو المؤلف، المجلد أو الجزء، رقم الطبعة، دار النشر، البلد، التاريخ، الصفحة.

7- دراسات غير منشورة:

في بعض الأحيان يقتضي البحث أن يستعين الباحث ببعض المطبوعات التي وزعت على الطلبة من قبل الأساتذة ففي هذه الحالة يكتب الهامش كالتالي[1]:

اسم ولقب الكاتب، عنوان الموضوع بين حاضنتين""، نضع بين قوسين مطبوعة غير منشورة، المعهد أو الكلية، الجامعة، السنة، الصفحة أو الصفحات المقتبس منها.

8-التقارير: اسم المؤسسة أو الهيئة المصدرة(الأمم المتحدة، منظمة التنمية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر) ، عنوان التقرير، اسم الناشر، مكان النشر، التاريخ، الصفحة.

9- الوثائق الإلكترونية[2]: يفضل استخدام المواقع الرسمية، ويتم تهميش الوثائق الإلكترونية كما يلي:

- الاسم الكامل للمؤلف.
- عنوان الموضوع.
- تاريخ النشر.
- تاريخ وساعة الإطلاع على المعلومة يعني وقت دخول الموقع وزيارته، وتفحصه والإطلاع عليه
- العنوان الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني الرابط الالكتروني(....www// :http)

مثال:عماد حسن أبو طالب، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جانفي 1998، تم الإطلاع عليه بتاريخ2022/12/15 على الساعة:13:00سا، في الموقع:

.http://www.digial-ahram.org.eg/articles

[1] فريدة سقلاب، مرجع سابق، ص.54.

[2] نفس المرجع، ص.55.

إذا لم ينتهي الرابط يمكن إشهاره بوضع علامة <<.

- **حالة المراجع التي يشار إليها في الهامش مرتين متتاليتين دون أن يفصل بينهما مصدر أو مرجع آخر:** نكتب: المرجع نفسه، أو نفس المرجع. وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية يذكر عبارة Ibid وهي اختصار للكلمة اللاتينية(ibidem) وتعني المصدر أو المرجع نفسه إذا لم تكرر الصفحة. أما إذا تكررت الصفحات يذكر (loc.cit) اختصار لعبارة (loco citato) تعني المكان نفسه، هناك من يستعمل في idem في هذا الوضع.
- **في حالة المراجع التي يشار في الحاشية في الصفحات سابقة وذكره بعد مرجع آخر:** نكتب: اسم المؤلف، مرجع سابق، ص.

أما باللغة الأجنبية يذكر (op.cit) وهي اختصار لعبارة (opera citato) والتي تعني المصدر أو المرجع السابق.(Auteur, op ,cit ,p).

- عبارة **المرجع السابق ب(الألف واللام):** التهميش يكون في ذات الصفحة.
- أما عبارة **مرجع سابق (نكرة):** فتستخدم عند إعادة تهميش المرجع في صفحات أخرى.

*إذا كان للمؤلف أكثر من كتاب فإن عبارة مرجع سابق لا تكفي، بل لابد من ذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ثم مرجع سابق، ثم رقم الصفحة.

*إذا كانت أكثر من صفحة نكتب ص ص ويفصل بينهما فاصلة أو شرطة ص ص 14-15 أو يقال ص 14 وما يليها أو ما بعدها.

*إذا لم يتسع هامش الصفحة لإضافة إحالات أخرى ينتقل الباحث إلى التوثيق إلى هامش الصفحة التالية ويشير إلى ذلك بوضع علامة (=).

*يوجد أنماط وطرق مختلفة ومعتمدة في توثيق المراجع والمصادر سواء كان داخل المتن أو في القائمة الرئيسية ولكل منها ميزاتها وخصائصها ومنها:

- شيكاغو Chicago .
- هارفارد Harvard .
- الجمعية الأمريكية للغات الحديثة(للآداب والعلوم الإنسانية MLA)

- الجمعية الأمريكية لعلم النفس (لعلم النفس والاجتماعAPA) والنموذج أو الدليل الأكثر استخداما للتوثيق في البحوث النفسية والتربوية هو دليل نشر جمعية علم النفس الأمريكية

American Psychological Association:(APA)

- نموذج التوثيق الـAPA بدأ سنة 1929 وهو متطور، وسنة2019 وصل إلى نسخته السابعة وهي APA7. وكأمثلة على هذا النوع من التهميش:
- الاقتباس من القرآن الكريم: ب كتابة نص الآية أو جزء منه حرفيا ويفضل بالرسم العثماني وتوثيقها باسم السورة أو رقمها ورقم الآية مباشرة في نهاية الآية.
- وينطبق ذلك على توثيق الحديث من مصادره الأصلية كالبخاري والترمذي ويكون التوثيق باسم المرجع ورقم الحديث ولا داعي للتوثيق في القائمة النهائية للمراجع.

* النموذج التطبيقي للتوثيق حسب دليل الجمعية النفسية الأمريكية إن الطريقة المتبعة للتوثيق حسب دليل الجمعية (APA) تقتصر على طريقة توثيق المراجع، لأن التهميش طبقا لهذا الدليل يكون بالمتن أي يكون داخل النص وبعدها يتم توثيق كل المعلومات باختصار بعد الانتهاء من توثيق المراجع[1].

مثال القاعدة في توثيق الكتب: يكون بإتباع التسلسل التالي:

-اللقب(الفاصلة).

-الاسم (نقطة).

-سنة النشر (بين قوسين كبيرين، ثم نقطة).

-عنوان الكتاب (تحته خط أو gras، ثم نقطة).

-مكان النشر (نقطتان فوق بعض).

-دار النشر (نقطة).

ثالثا- الخاتمة:

[1] علوي نجاة: "طريقة التوثيق وفق نموذج الجمعية النفسية الأمريكية APA "، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع، جويلية2020، ص.ص. 19-20.

وهي عبارة عن عرض موجز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث خلال بحثه، وحوصلة لأهم النتائج التي توصل إليها ويشترط أن تكون مركزة ودالة، وموزعة على كافة أجزاء البحث، ومرتبطة بالإشكالية فتجيب عليها بشكل كافي وشامل. مع إرفاق هذه النتائج بمقترحات أو توصيات يرى الباحث أنها مناسبة من خلال ما توصل إليه. والخاتمة تفتح آفاق لطرح مشاكل بحثية جديدة يمكن استكمالها. وللخاتمة قواعد وضوابط تتمثل في:

1- الخاتمة لا تهمش عكس المقدمة وهذا منطقي.

2- أن تكون نتائج البحث مطابقة لموضوع البحث ومجيبة عن الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث.

3- توافق الاقتراحات مع نتائج البحث وجوهر الموضوع.

4- يسمى ما يعرضه الباحث اقتراحات وليس توصيات لأن هذه الأخيرة تقدم من طرق لجان ومجموعات علمية عادة ما تكون في مجالس ومؤتمرات وندوات علمية توجه للسلطات المعنية بالموضوع[1].

رابعا- الملاحق:

يعد الملحق أحد أجزاء البحث العلمي وفي كثير من الأحيان يكون أساسيا في البحث ويزيد من قيمته العلمية، ويستعين به الباحث في الحالات التي يريد فيها أن يلحق ببحثه بعض المعلومات والبيانات الهامة التي لا يستطيع إدراجها في صلب الموضوع، مثل بعض الوثائق الصادرة عن جهات رسمية أو إحصائيات أو خرائط، قرارات قضائية، مرافعات، مشاريع قوانين[2].كما يشترط في الملاحق أن تكون ذات أهمية علمية وتربطها بالموضوع علاقة مباشرة.وللملاحق أهمية موضوعية: فهو يحافظ على انسجام أفكار البحث وإثرائه بأمور توضيحية إضافة إلى أهمية الشكلية وهي الحفاظ على عدد صفحات المادة العلمية وعدم إثقاله بمعلومات دون داع لها.

إن مدى ضرورة الملاحق وعددها ومحتواها يرجع إلى تقدير الباحث نفسه وطبيعة الموضوع، وما يصلح أن يكون ملحقا لابد أن يتصف بصفتين: الأولى أن يكون تكميليا ومساعدا بحيث لا يمكن إدماجه في المتن، والثانية أن يكون طويلا على إدراجه في الهامش. ومن الناحية الفنية ترقم الملاحق

[1] صالح حمليل، مرجع سابق، ص.09.

[2] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص. 183.

ولا تعطى أسماء دون ترقيم[1] مثلا الملحق الثاني: نص الاتفاقية الدولية لمقاومة تلوث البحار بالنفط والملاحق نوعان:

1- الوثائق التي يعدها الباحث بنفسه: وهي متنوعة جدا، ويمكن أن تكون جداول أو قوائم أو إحصائيات أو تحليلا لنص، بل وحتى ملاحظات تكميلية لما ورد في المتن أو عرضا تاريخيا لتطور معين أو قائمة بالتشريعات المتعلقة بموضوع ما.

2- الوثائق المنقولة: وتعني إعادة كتابة الوثائق مثل النصوص التشريعية واللائحية ونصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية(إن إثبات ترجمة النصوص الدولية غير المترجمة في ملحق خاص يبدو ذا فائدة لاشك فيها) وإعادة كتابة أحكام القضاء، وكذلك الإحصائيات والبيانات المتحصل عليها من أجهزة مختصة. ومع ذلك فمن الملائم عدم الإكثار من الملاحق قليلة الأهمية.

***الشروط الواجب توافرها في الملاحق:**

1- لابد أن تكون المعلومات المدرجة ذات قيمة وعلى درجة من الارتباط مع الموضوع، إذ يجب ربط الوثيقة المستدل بها بمضمون البحث أي يكتب في صلب الموضوع، أنظر الملحق رقم 01،...

2- لابد أن تكون وثائق نادرة يصعب على القارئ الوصول إليها ليس بملحق قانون في جريدة رسمية[2].

3- يفضل ترقيم الملاحق وعنوانها ليسهل عملية معرفة الوثائق المستدل بها ولفصل المعلومات عن بعضها وتميزها.

3- يجب عدم الإسراف والمبالغة في استعمال الملاحق (فلا يجب أن يكون غرض الباحث منه هو محاولة تضخيم عدد صفحات البحث).

خامسا-قائمة المصادر والمراجع:

يجب إعداد قائمة المصادر والمراجع بشكل منهجي ومنظم، بحيث يزيد في القيمة العلمية للبحث. ويستند ترتيب القائمة إلى عدة معايير وأسس وهي:

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص.156.

[2] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص.156.

1- ترتيب المصادر والمراجع على أساس القيمة العلمية للمصدر: واستنادا إليه تقسم الوثائق العلمية إلى مصادر ومراجع.

2- ترتيب المصادر والمراجع على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية.

3- ترتيب المصادر والمراجع على أساس سنة النشر: وهو غير مجدي في حالة عدم معرفة السنة.

4- ترتيب المصادر والمراجع على أساس موضوعها: كتب، قوانين، اجتهادات قضائية.

5- ترتيب المصادر والمراجع على أساس على نوعها: عادة ما يكون في المراجع: الكتب العامة ثم المتخصصة، المقالات والأبحاث العلمية، المعاجم والموسوعات، النصوص القانونية، الأحكام والقرارات القضائية، والكتب والأبحاث والمقالات ترتيب ترتيبا ألفبائيا أو أبجدي (أ.ب.ت.ج.د.هـ.و.ز.ح.ط).

6- ترتب المصادر في قائمة المصادر والمراجع على أساس قوتها وأهميتها لذلك فهي ترتب على أساس قاعدة تدرج القوانين فنجد: أولا دستور، ثانيا الاتفاقيات الدولية، ثالثا القوانين العضوية، رابعا القوانين العادية، خامسا الأوامر الرئاسية، سادسا المراسيم الرئاسية، سابعا المراسيم التنفيذية، ثامنا القرارات الوزارية. وكذا بناء على التاريخ فمن الأقدم إلى الأحدث .

7- ترتب المراجع في قائمة المراجع على أساس الأهمية لذلك نجد الكتب، المقالات، المذكرات والأطروحات، القواميس والمعاجم، الأوراق البحثية، مواقع الإنترنت.

* **أهمية كتابة المراجع في البحث العلمي:** تكتسب أهمية توثيق المراجع وتبويبها أولية للبحث العلمي خاصة بالجامعات والمعاهد، حيث لا تعترف بالمادة المقدمة من طرف الطالب أو للباحث إلا إذا كانت خاضعة لشروط التبويب وفقا ما توصلت له مرجعيات وأبجديات التوثيق، لذا سنوجز أهمية كتابة المراجع في النقاط التالية:

-يساعد الباحث على تحري الموضوعية عند نقل المعلومات والمعرفة.

-يعرف الباحث بمختلف النتائج المتعلقة بمشكلة أو ظاهرة في أحد الميادين العلمية سواء النظرية أو التطبيقية[1].

-يحمي الباحث من التعرض لعقوبات السرقة العلمية.

[1] علوي نجاة، مرجع سابق، ص.19.

-يجعل الباحث ملتزما بالأمانة العلمية وذلك من حيث ضرورة الإشارة إلى البيانات المتعلقة بالوثيقة العلمية التي تم الاقتباس منها، وكذلك نقل الشيء المقتبس في حالة الاقتباس الحرفي بين مزدوجتين دون إدخال أي تعديلات، وحتى ولو كان هناك أخطاء في الشيء المقتبس يجب الإشارة إلى ذلك في الهامش. أما في حالة الاقتباس غير الحرفي فيجب على الباحث الحفاظ على معنى الفكرة المقتبسة ولو كان ذلك بأسلوب مختلف[1].

- يفيد الباحث في إمكانية رجوع القارئ إلى مصدر المعلومة.

-تبرز لنا الباحث الجيد والمتمرس من غيره لأن كتابة المراجع في البحث العلمي دليل على حسن اطلاع الباحث.

- تعرف الباحث العلمي والمناقشين على مدى حداثة البيانات الواردة في البحث العلمي.

-تضفي رؤية خاصة على ما توصلت إليه الدراسات في الموضوع.

-يعتبر توثيق المراجع في البحث العلمي حماية للباحث من التحريف.

سادسا- إعداد فهرس الموضوعات:

يقصد بفهرس المحتويات ترتيب جميع عناوين البحث مع ذكر الصفحة التي يظهر فيها كل عنوان، ويسمى أيضا بالفهرس التحليلي أو المحتويات فقط أو الفهرس أو الفهرست أو المحتوى، وهو عبارة عن كشف تفصيلي لجميع عناوين البحث التي تضمنها الخطة من المقدمة إلى الخاتمة، إضافة إلى الصفحات التمهيدية والملاحق وقائمة المصادر والمراجع ويقابل كل جزء رقم الصفحة الخاصة به.

وفي بحث قانوني يجب أن يثبت في آخر البحث تماما خلافا للتقليد الأنجلو أمريكي الذي يضعه في البداية وبعد التوطئة، أما إذا وجد الباحث أن الإحاطة بالمخطط العام للبحث لها الأولوية أمكنه أن يضع في البداية الخطة في تقسيماتها الرئيسية (بحث يكون أصغر تقسيم يذكره المبحث)، ولا يشار إلى أرقام الصفحات وفي فهرس المحتويات لا ضرورة لكتابة الموضوع فوق التقسيمات. وكلمة

[1] علوي نجاة، مرجع سابق، ص.19.

الصفحة تحت عمود أرقام الصفحات ورقم الصفحة هو دائما رقم الصفحة التي يبدأ فيها التقسيم، ولا ضرورة لكتابة رقمي صفحتي بداية ونهاية التقسيم (مثلا الفصل الأول... 11-17)[1].

تجدر الإشارة أن مصطلح قائمة المحتويات والموضوعات أو دليل الموضوعات هو الصحيح لأن فهرس المحتويات كلمة فارسية تعني الكتاب الذي يضم مجموعة من أسماء المؤلفات والكتب.

والملاحظ أن: قائمة المحتويات مستمدة أساسا من الخطة غير أنها تختلف عن الخطة في كون أن الباحث يستطيع إدراج العناوين الجزئية والفرعية عكس الخطة التي تقتصر على العناوين الرئيسية بشكل متوازن عدديا.

سابعا- إعداد ملخص للبحث:

وهو تلخيص يجعله الباحث في نهاية بحثه دون ترقيم ويمكن وصفه في البداية كذلك ويفضل أن يكون مختصرا في صفحة أو أقل من 10 أسطر إلى 15 سطرا. ويحتاج الملخص إلى بذل جهد كبير لتقديم عصارة عمله. وهو يدل على قدرة الباحث على حصر أهم المعلومات وتحكمه في الموضوع. ويحرر الملخص بلغة البحث ولغة أخرى (فرنسية أو انكليزية).

* **الفرق بين الملخص والمستخلص:** ملخص البحث العلمي عبارة عن نموذج مصغر من البحث في كافة إجراءاته ويتم كتابته في فقرة واحدة أو فقرتين على الأكثر، ويوضع في آخر البحث لتذكر القارئ بالنقاط الهامة التي تضمنها البحث. **أما المستخلص:** عبارة عن الخطوط العريضة والأساسية للبحث العلمي وتتم كتابة المستخلص في عدد من الفقرات حسب ترتيب البحث العلمي الأساسي ويوضع في أول البحث ليعرف القارئ بشكل موجز عن طبيعة البحث وما تم تناوله.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإخراج النهائي للبحث والطبع والمناقشة

بعد انتهاء الباحث من كتابة مسودة بحثه يتعين عليه لزاما مراعاة المواصفات النهائية التي يخرج فيها بحثه ويكون قابلا للطباعة، وقد جرى العرف أكاديميا على ترتيب البحث العلمي بدءا بصفحة العنوان(الواجهة) وانتهاء بآخر صفحة من البحث. ليستعد بعد ذلك لمناقشة بحثه (ماستر أو دكتوراه).

الدرس الأول: الإخراج النهائي للبحث.

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص. ص.157، 158.

يظهر الشكل النهائي للبحث بعد استكمال مرحلة الكتابة من خلال ترتيب وتنظيم الصفحات وفقا للمعايير الشكلية المتعارف عليها. وهو يتضمن تباعا: الصفحات التمهيدية، المقدمة، صلب الموضوع، الخاتمة، قائمة المراجع، الفهرس والملخص.

وتتمثل الصفحات التمهيدية في:

1- صفحة العنوان (الغلاف الخارجي) الواجهة:

وهي ورقة سميكة تتضمن بيانات مطلوبة حسب النموذج المعمول به في الكلية: اسم الجامعة، الكلية، العنوان، بخط كبير الحجم و(en Gras) بحجم 20 الغرض من إعداد البحث مذكرة لنيل الماستر مثلا، التخصص العام والدقيق قانون خاص: تخصص قانون أعمال، اسم الطالب، اسم المشرف، أعضاء لجنة المناقشة، السنة الجامعية.

يستحسن عدم وضع رسومات وزخرفة وألوان في الصفحات، والكتابة بخط أسود من نوع واحد.

تبدأ الفقرات بفراغات في البداية على اليمين يترك ما لا يقل عن 03سم وعلى الأطراف 2.5سم

المسافة بين الأسطر 1.15 أو 1.5.

2-**نسخة عن صفحة الغلاف الخارجي:** ورق عادي.

3-**صفحة البسملة أو آية قرآنية أو حديث نبوي ذات صلة بالموضوع.**

4-صفحة الإهداء: عادة ما يكون لشخص أو أشخاص- أفراد العائلة والأصدقاء والزملاء- أو لهيئة يرغب الباحث في إهداء الباحث إليها لما لها من فضل. ويفضل الإيجاز والدقة.

5-**صفحة الشكر والتقدير والعرفان:** يقدم الطالب الباحث تشكراته للمشرف الذي قدم له يد المساعدة في انجاز البحث ولأعضاء اللجنة التي قبلت أن تكون فيها وإلى كل من قدم العون والمساعدة في إنجاز هذه المذكرة[1].

[1] كلثوم بوخروبة، مرجع سابق، ص. ص. 80، 81.

6-**صفحة المختصرات:** توضح فيها رموز ومختصرات لبعض العبارات التي تكررت في البحث بلغة واحدة أو أكثر، ففي معظم البحوث يجب استخدام الاختصار باعتدال في النص مع توضيح معناها في بداية البحث.[1]حيث يوضع الرمز ومعناه ودلالته ق.ع: قانون عقوبات

United nation: U.N

Nations unies :N.U

*يمكن تقصير المصطلحات أو اختصارها بعدة طرق عندما يتم اختيار المصطلح إلى الأحرف الأول فقط من كل كلمة ويتم نطقه ككلمة واحدة (الناتو، الإيدز) يطلق عليه اختصار أيضا إذا تم نطق الأحرف كسلسلة(EU,PBS)...

ويشمل جدول الاختصارات أو قائمة المختصراتABBREVIATIONS عادة اختصار أسماء الدوريات والمراجع والمجموعات، ويمكن أن يشمل أيضا اختصارات لأسماء مؤسسات أو منظمات أو هيئات أو أجهزة حسب موضوع بحثه.أما كيفية اختصار الأسماء فلباحث فيها بعض الحرية، إلا إذا وجد عرفا مستقرا بكتابة اختصار على طريقة ما، أو ألزم المرجع نفسه بأن يختصر على وجه معين(مثلا ينص قرار محكمة العدل الدولية على أن يشار إليها كالتالي:(Rec CIJ.19)[2].

*يخصص لكل من الشكر والإهداء وقائمة المختصرات صفحة مستقلة لا ترقم ويمكن أن تؤبجد[3]

7-**مقدمة:** المقدمة وعناصرها كما سبق التطرق لذلك[4].

8-**المادة العلمية:** وتبدأ بالفصل 01:العنوان، العنوان بخط حجمه16 ،المتن14،الهامش 11 أو 12 نوع الخط بالعربية Arabic transparent أوsackala majala,أو Simplifid Arabic.

9-**الخاتمة:** وفيها حوصلة موجزة للموضوع ثم 1-النتائج،2-التوصيات.

10-**قائمة المصادر والمراجع.** يكون ترتيبها بشكل عمودي وأفقي.

---

[1]Kate L.Turabian,op,cit,p310.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص.158.

[3] نفس المرجع، ص.110.

[4] عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص. 173 وما بعدها.

11-**الفهرس.**

12-**الملخص عربية ولغة أجنبية.**

***زيادة على صفحات الفواصل: وهي:**

- صفحة فارغة يكتب فيها كلمة مقدمة.
- صفحة للفصل الأول وعنوانه.
- صفحة للفصل الثاني وعنوانه.
- صفحة فارغة يكتب فيها كلمة الخاتمة.
- صفحة فارغة يكتب فيها قائمة المصادر والمراجع.
- صفحة فارغة يكتب فيها كلمة الفهرس.
- صفحة فارغة يكتب فيها كلمة الملخص.

الدرس الثاني: الطباعة صفحات البحث ومناقشته

أولا- طباعة صفحات البحث:

قبل الطبع يمكن للطالب الاستعانة بشخص آخر للقراءة وبعد أن يحصل الطالب على إذن بالطبع وترخيص من المشرف يدخل المرحلة أخرى تتعلق بالطبع، ويفضل أن يولي الطالب كل الاهتمام لهذه المرحلة من حيث حسن اختيار من سيتولى عملية الطبع وحسن انتقاء حجم الخط ونوعه وعلامات التوقف والترقيم والأخطاء المطبعية والإملائية، وعلى الطالب سحب نسخة أولية كاملة أولا. بعد السحب الأولي يتولى الباحث مراجعة المذكرة ويصحح كل هذه الأخطاء[1] ومراقبة الأخطاء المطبعية. وينصح في هذه المرحلة ب:

- مراقبة جودة الطبع وكذا ماكنة الطبع.
- حسن تبويب العناوين وفقا للخطة وترتيب الصفحات ووضعها بشكل صحيح.
- جودة الورق فيجب أن يحرص الطالب على اختيار الأوراق ذات الجودة.
- الطبع على صفحة واحدة أو على وجه واحد.

[1] عمار بوضياف، مرجع سابق، ص.166.

- مراجعة كل صفحة وتأشير الكلمة المطبوعة خطأ، وإعادة تصحيحها وطبعها مرة أخرى، ومن ثم الانتقال إلى تجليد المذكرة أي وضع الأوراق في شكل مجلد على مستوى المطبعة.

وفي حالة ينتبه الطالب للأخطاء أو حتى اكتشف وجود أخطاء نحوية وبلاغية ينبغي عليه إدراج هذه الأخطاء وتصويباتها في كشف قائمة أو جدول لتصويب الأخطاء يقدم مع المذكرة لأعضاء اللجنة أو حتى يوم المناقشة.

ثانيا-مناقشة البحث:

وهي مرحلة تتعلق بأنواع محددة من البحوث العلمية (مذكرات الماستر، مذكرات الماجستير، أطروحات الدكتوراه).

بعد الانتهاء من طبع المذكرة تأتي خطوة دفع المذكرة بعد الحصول على الإذن بالطبع من المشرف، وإتمام الطباعة يسلم الباحث نسخ منها إلى مصلحة الماستر التابع لها أو مصلحة الدراسات العليا في حالة الماجيستر والدكتوراه، ليتم توزيعها على أعضاء اللجنة المتكونة عادة من ثلاثة أساتذة: رئيس اللجنة والمشرف المقرر والعضو الممتحن في حالة الماستر على سبيل المثال وهذا بعد تعين أعضاء اللجنة إما من طرف اللجنة البيداغوجية للتخصص أو من طرف إدارة الماستر باقتراح المشرف بعض أسماء الأساتذة ذوي التخصص. في الوقت الحالي استبدلت النسخ الورقية بنسخ الكترونية في إطار سياسة الصفر ورقة المعتمدة من الوزارة حاليا.

تسلم إلى كل عضو نسخة من المذكرة مع نسخة من محضر تقسيم المذكرة. ثم يحدد تاريخ المناقشة باليوم والساعة. ويختلف الوقت الذي تستغرقه المناقشة باختلاف نوع المذكرة وطبيعتها.يطلب من الطالب أن يعرض مداخلته بإنجاز خلاصة بحثه العلمي أو عمله البحثي. والجدير بالذكر أنه لدقة اللغة وحسن الإلقاء والظهور بمظهر التواضع والهدوء، ورزانة الحركات كبير الأثر والوقع في نفوس أعضاء لجنة المناقشة[1].

***موجز البحث أو عرض يوم المناقشة:** وهو مسألة روتينية إذ يجب أن يلقي الباحث يوم مناقشة بحثه- ماستر أو دكتوراه- هذا العرض حتى ولو أن الأعضاء اللجنة كانوا منشغلين بتقليب صفحات المذكرة ويتضمن هذا الموجز ما يلي:

[1] Michel Beaud, op.cit,p168

- الثناء على الله سبحانه والصلاة والسلام على خاتم النبيين وأشرف المرسلين، توجيه الشكر للمشرف وأعضاء اللجنة ومن يريد الطالب تقديم الشكر لهم كالوالدين .
- التعريف بموضوع البحث ومشكلته.
- أهمية البحث.
- نبذة موجزة عن خطة البحث وآلية معالجة المشكلة.
- عرض سريع العناوين الرئيسة وأهم العناوين الفرعية.
- أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.
- أهم الأفكار الجديدة التي جاء بها البحث.

ويمكن للباحث أن يستعين في إعداد هذا الملخص بمقدمة بحثه وخاتمته.

*ويجب على الطالب مراعاة الضوابط عند إلقاء ذلك الموجز أهمها:

- حسن الإلقاء من خلال التدريب على القراءة بصوت واضح ومفهوم ومسموع.
- تنويع نبوات الصوت وتحسينها.
- حسن المظهر يوم المناقشة والتقييد بالوقت المخصص 20 دقيقة أثناء المناقشة كأقصى حد.
- الابتعاد عن الغرور والكبرياء الذي يشير اشمئزاز اللجنة ويستفزهم.
- الهدوء وعدم الارتباك وتقبل النقد.
- الانتباه والإنصات لملاحظات لجنة المناقشة وتسجيلها للإجابة عن الأسئلة المطروحة إذا طلبت منه إجباريا.
- استخدام الكلمات الواضحة وبأسلوب بسيط وسلس.
- تنويع النظرات أثناء الإلقاء وعدم التركيز على شخص واحد.
- بعد أن تنتهي الطالب من تقديم عرضه يستعد للإجابة والرد على الملاحظات فيرد بلباقة وبألفاظ رقيقة وعبارات فصيحة واضحة، فيجيب عن كل الأسئلة المتعلقة بموضوعه إذا طلب منه.

الخاتمة:

تعتبر منهجية البحث العلمي هي الطريق الصحيح للاعتماد عليه في إعداد البحث العلمي، فإذا كانت المنهجية صحيحة يتوصل إلى بحث صحيح ومفيد والعكس صحيح، وقد أصبحت هذه الأخيرة مقياسا قائما بذاته يدرس في الجامعات، بل وموضوع امتحان أساسي يجتازه الطالب المترشح لنيل درجة الدكتوراه، نظرا لأهميتها وتتبعها للباحث حتى في أرقى درجاته فهي لا تقتصر فقط على الطالب بل حتى على الأستاذ الباحث الذي يعد بحوث علمية في مشواره البحثي.

قائمة المراجع:

أ-باللغة العربية:

1-الكتب:

1- أحمد إبراهيم خضر: "إعداد البحوث والرسائل العلمية من الفكرة حتى الخاتمة"، جامعة الأزهر، مصر،2013.

2- حورية سويقي: "الوجيز في منهجية التفكير القانوني والبحث العلمي"، دار هومة، الجزائر، د.ت.

3- رشيد شميشم: "مناهج العلوم القانونية"، الطبعة السادسة، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

4- صالح طليس: المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2010.

5- صلاح الدين شروخ: "منهجية البحث العلمي للجامعين"، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.

6- عبد القادر الشيخلي: " قواعد البحث القانوني"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

7- عبد الكريم بوحفص:" دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، د.ت.

8- عبد المنعم نعيمي:" تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة"، دار بلقيس للنشر، الجزائر،2021.

9- عبود عبد الله العسكري: "منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية"، الطبعة الثانية، دار النمير، دمشق، 2004.

10- عقيل حسينى عقيل: "فلسفة مناهج البحث العلمي"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

11- عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور:" المنهجية القانونية"، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

12- علي مراح: "منهجية التفكير القانوني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

13- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

14- عمار بوضياف: "المرجع في كتابة البحوث القانونية"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،2014.

15- عمار عباس الحسيني: "منهج البحث القانوني"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، .2012

16- عمار عوابدي: "مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

17- عمار عوابدي: "مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

18- كمال آيت منصور، رابح طاهير: "منهجية إعداد بحث علمي"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

19- ماثيو جيدير: "منهجية البحث"، ترجمة ملكة أبيض، د.ت.

20- محمد شفيق: "البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

2-المقالات والدوريات:

1- شكيرين ديلمي: "خطوات البحث العلمي"، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، مارس2021.

2- عبد المجيد لخذاري: "تقنيات التعامل مع المصادر والمراجع في العلوم القانونية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد13، 2020.

3- علوي نجاة: "طريقة التوثيق وفق نموذج الجمعية النفسية الأمريكية APA"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع جويلية2020.

4- لويزة بهاز، مريم مبروك: "خطوات تصميم البحث العلمي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الرابع، 2009.

3-المحاضرات:

1- جودية خليل: "محاضرات في المنهجية الجامعية"، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب، دت.

2- رؤوف بوسعدية: "محاضرات في منهجية العلوم القانونية"، ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 ، 2016/2015.

3- زكريا خليل:"محاضرات في مقياس المنهجية"، ألقيت على طلبة جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب، د.ت.

4- صالح حمليل: "محاضرات في المنهجية القانونية"، لطلبة سنة ثانية ليسانس، كلية الحقوق، جامعة أحمد دراية، أدرار ،2021.

5- عبد المجيد لخذاري: "مطبوعة تقنيات البحث العلمي"، ألقيت على طلبة سنة ثانية حقوق، كلية الحقوق، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2018-2019.
6- فريدة سقلاب: "محاضرات في منهجية العلوم القانونية"، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017.
7- كلثوم بوخروبة: "محاضرات في مقياس منهجية إعداد مذكرة"، ألقيت على طلبة ماستر02، تخصص البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، 2022.
8- محمد زغو: "محاضرات منهجية البحث العلمي القانوني مع أسئلة نموذجية وإجاباتها"، ألقيت على طلبة الليسانس كلية الحقوق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2015 -2016.
9- وردة خلاف: "محاضرات في منهجية العلوم القانونية"، ألقيت على طلبة سنة أولى ماستر تخصص منازعات القانون العمومي، كلية الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2017.

ب-باللغة الأجنبية:

1. Kate L.Turabian -A: « Manuel for writers of Research papers, theses, and dissertations», 7 th edition. The university of Chicago press.2007.
2. Michel Beaud: « l'art de la thèse », la découverte ,paris,2006 .
3. Oswald KPENGLA-S : « Cours de Méthodologie de Droit », 1ER Année licence. Sur le Site :http s ://data-over-blog kivi.com .

فهرس الموضوعات:

	الموضوع	الصفحة
	مقدمــة	01
المحور الأول	**ماهية البحث العلمي في العلوم القانونية**	03
الدرس الأول	**مفهوم البحث العلمي بصفة عامة.**	03
أولا	**تعريف البحث العلمي وأهميته**	03
ثانيا	**مقومات البحث العلمي**	05
الدرس الثاني	**أنواع البحوث العلمية**	08
أولا	**تصنيف البحوث العلمية حسب الغرض**	08
ثانيا	**تصنيف البحوث العلمية حسب النطاق**	09
ثالثا	**تصنيف البحوث العلمية حسب التخصص**	09
الدرس الثالث	**مفهوم البحث القانوني**	10
أولا	**تعريف البحث القانوني وأطرافه**	10
ثانيا	**خصائص البحث القانوني والمنهجية القانونية**	12

ثالثا	أنواع البحث القانوني ومناهجه	14
المحور الثاني	مراحل إعداد بحث علمي	17
/	المرحلة الأولى: التحضير والإعداد	17
الدرس الأول	مرحلة اختيار موضوع البحث وضبط العنوان.	18
أولا	المقصود بالمرحلة	18
ثانيا	عوامل اختيار الموضوع	22
ثالثا	ضبط عنوان البحث	26
الدرس الثاني	مرحلة جمع المصادر والمراجع	29
أولا	تعريف الوثائق العلمية	30
ثانيا	أنواع الوثائق العلمية	31
ثالثا	أماكن تواجد الوثائق العلمية ووسائل الحصول عليها	35
الدرس الثالث	مرحلة القراءة والتفكير	35
أولا	مرحلة القراءة والتفكير من الناحية النظرية	35

ثانيا	مرحلة القراءة والتفكير من الناحية العملية التطبيقية	37
الدرس الرابع	مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع (إعداد الخطة)	39
أولا	مضمون تقسيم وتبويب البحث إعداد الخطة	40
ثانيا	أهمية مرحلة تقسيم الموضوع والخطة	41
ثالثا	أساسيات وضوابط إعداد خطة البحث	42
الدرس الخامس	التعامل مع المصادر والمراجع وتخرين المعلومات	44
أولا	التعامل مع المصادر والمراجع	45
ثانيا	طرق تخزين وتدوين المعلومات من المصادر والمراجع	45
/	المرحلة الثانية: التحرير والكتابة العلمية	48
الدرس الأول	مقومات الكتابة العلمية	49
أولا	تحديد منهج البحث	50
ثانيا	أسلوب البحث القانوني وخصوصياته	50
ثالثا	احترام قواعد الاقتباس والإسناد وتوثيق الهوامش	51

رابعا	الأمانة العلمية وظهور شخصية الباحث	51
الدرس الثاني	أجزاء البحث العلمي: (المقتضيات الشكلية للبحث).	52
أولا	مقدمة البحث العلمي.	53
ثانيا	صلب الموضوع البحث أو المتن أو الجذع الرئيسي للبحث	57
ثالثا	الخاتمة	67
رابعا	الملاحق.	67
خامسا	قائمة المصادر والمراجع	69
سادسا	إعداد فهرس الموضوعات	70
سابعا	إعداد ملخص للبحث	71
/	المرحلة الثالثة: الإخراج النهائي للبحث والطبع والمناقشة	72
الدرس الأول	الإخراج النهائي للبحث.	72
الدرس الثاني	الطباعة صفحات البحث ومناقشته.	74
أولا	طباعة صفحات البحث.	74

ثانيا	**مناقشة البحث.**	75
	الخاتمة.	78
	قائمة المراجع.	79
	الفهرس	82